



قانون البحار

حضرت من قبل

أمانة الألكو
29-سي، شارع ريزال
تشاناكياپوري
المنطقة الدبلوماسية
نيودلهي-110021
(الهند)

قانون البحار

جدول المحتويات

(متداول)

3	أولاً. مقدمة.....
3	أ. معلومات أساسية.....
	ب. تقرير موجز عن الاجتماع لمدة نصف يوم الاستثنائي الثاني حول "الردود على القرصنة: التحديات القانونية الدولية" بتنظيم مشترك من قبل حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية ومنظمة ألكو، الدورة السنوية الحادية والخمسين لمنظمة ألكو (أبوجا، جمهورية نيجيريا الاتحادية، 2012).....
4	ج. خلاصة اجتماع الخبراء القانونيين بمناسبة الذكرى الـ 30 لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي عُقد في مقر ألكو في الد 5 من آذار / مارس 2013.....
13	ثانياً. دور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المنفذة:.....
20	ثالثاً. حفل تقديم الجوائز الدورتين الثلاثين و الحادية والثلاثين للجنة المعنية بحدود الجرف القاري.....
21	رابعاً. الدورة الثامنة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار (9 إلى 27 حزيران / يونيو 2012، كينغستون، جامايكا).....
22	خامساً. الاجتماع الثاني والعشرون للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (من 4 إلى 11 حزيران / يونيو 2012، مقر الأمم المتحدة، نيويورك).....
25	سادساً. العملية التشاورية غير الرسمية في الاجتماع الثالث عشر مفتوح العضوية للأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار (29 أيار / مايو إلى 1 حزيران / يونيو 2012، مقر الأمم المتحدة، نيويورك).....
27	سابعاً. المحيطات وقانون البحار: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة.....
29	ثامناً. النظر للمحيطات وقانون قضايا البحار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستون (كانون الأول / ديسمبر 2012).....
31	تاسعاً. تسوية المنازعات بموجب اتفاقية قانون البحار.....
33	عاشراً. تعليقات وملاحظات أمانة ألكو.....
35	مشروع الأمانة.....
39	

قانون البحار

أولاً. مقدمة

أ. معلومات أساسية

1. إن المحيطات هي مفتاح لاستمرار الحياة على كوكب الأرض. إنها تغطي أكثر من 70٪ من سطح الأرض، وتشكل إحدى القواعد الأكثر أساسية لحياة الإنسان، إما بسبب ثراء مواردها الحية ومصادر الطاقة غير المحدودة، أو ببساطة لأنها، من خلال ربطنا جميعاً، توفر وسيلة أساسية لنقل الأشخاص والتجارة. يُنتج التنوع البيولوجي البحري من بين أمور أخرى ثلث الأوكسجين الذي نتنفسه، يُلطّف الظروف المناخية العالمية، ويوفر مصدراً قيماً لبروتين الاستهلاك البشري. وعلاوة على ذلك، فإن إنتاج الطاقة المحتملة المستمدة من المحيطات يتجاوز إلى حد بعيد الاحتياجات البشرية الراهنة والمستقبلية للطاقة. وأخيراً وليس آخراً، 80٪ من حجم التجارة العالمية منقولة بحراً، وهو ما يمثل 70٪ من قيمتها، والتي يتوقع أن تزيد بنسبة 36٪ بحلول عام 2020¹. ومع ذلك، فإن التأثيرات الضارة للأنشطة البشرية تضع تنوع الحياة في المحيطات تحت ضغط متزايد. الاستغلال المفرط للموارد البحرية الحية، وتغير المناخ، والتلوث الناجم عن المواد والأنشطة الخطرة، تشكل جميعها تهديداً خطيراً على البيئة البحرية الضعيفة. وبالمثل، فإن نمو الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك القرصنة، له آثار خطيرة على أمن الملاحة وسلامة البحارة².

2. تمثل اتفاقية عام 1982 للأمم المتحدة لقانون البحار (يشار إليها فيما بعد باتفاقية قانون البحار أو الاتفاقية)، والتي وُصفت بأنها "دستور المحيطات"، تتويجاً لآلاف السنين من العلاقات والصراعات الدولية، والانضمام الحالي العالمي تقريباً لنظام دائم لفضاء المحيط هو الإنجاز الأكثر أهمية للقانون الدولي منذ ميثاق الأمم المتحدة. يشكل افتتاح التوقيع على اتفاقية قانون البحار خاتمة لسنوات عديدة من المفاوضات المكثفة، التي يرجع تاريخها تحديداً إلى عام 1958 عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار.

3. شهد العام 2012 الذكرى السنوية الـ30 أو "ذكرى اللؤلؤة" لافتتاح التوقيع على اتفاقية قانون البحار لعام 1982، والتي شملت 165 طرفاً اعتباراً من 23 كانون الثاني / يناير 2013. اعتُمد تنفيذ إحدى اتفاقيات التنفيذ، المسماة اتفاقية عام 1994 المتعلقة بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية قانون البحار في 28 تموز / يوليو 1994، ودخلت حيز التنفيذ في 28 تموز / يوليو 1996. اتفاقية التنفيذ الأخرى، افتتحت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1995 بشأن الأرصد السمكية للتوقيع يوم 4 كانون الأول / ديسمبر 1995، ودخلت حيز التنفيذ في 11 كانون الأول / ديسمبر 2001. توفر هذه الاتفاقيات الثلاث معاً إطاراً قانونياً شاملاً لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وهكذا، فإن نظام المحيطات والبحار الذي وضعته اتفاقية قانون البحار يبحث مجموعة واسعة من القضايا في شؤون المحيطات، ويقر أن المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات مترابطة ارتباطاً وثيقاً وتحتاج إلى النظر فيها ككل.

4. ومن المهم التأكيد على أن اتفاقية قانون البحار مسلمٌ بها على نطاق واسع بأنها تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تجري فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وبأنها تعتبر ذات أهمية استراتيجية كأساس للتعاون الوطني والإقليمي. ولكن تقييد القدرات يعيق الدول، ولا سيما البلدان النامية، ليس فقط من الاستفادة من المحيطات والبحار ومواردها وفقاً لاتفاقية قانون البحار، ولكن أيضاً من الامتثال لمجموعة من الالتزامات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية. ولذلك، فإن احتياجات بناء القدرات للدول في مجال العلوم البحرية وغيرها من مجالات شؤون المحيطات وقانون البحار لا تزال ذات أهمية حيوية.

5. وتجدر الإشارة إلى أن بند "قانون البحار" تم تناوله لتتنظر فيه المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية بناء على مبادرة من حكومة إندونيسيا في عام 1970، ومنذ ذلك الحين يُعتبر واحداً من البنود ذات الأولوية في دوراتها السنوية المتعاقبة

¹ اتفاقية قانون البحار في 30 <http://www.un.org/Depts/los> المشاركة المقررة في 27 شباط / فبراير 2013 في 12:35 مساءً.
² "يقول الأمين العام، في رسالة بمناسبة اليوم العالمي للمحيطات، أن الأنشطة البشرية تشكل ضغطاً متزايداً على تنوع الحياة البحرية"، بيان صحفي للأمم المتحدة، البحار/1973، مؤرخة في 3 حزيران / يونيو 2010.

للمنظمة. يمكن أن تفخر ألكو بحقيقة أن المفاهيم الجديدة مثل المنطقة الاقتصادية الحصرية، الدول الأرخيبيلية وحقوق الأرض و الدول المغلقة نشأت وتطورت في الدورات السنوية لألكو ودوّنت لاحقاً في اتفاقية قانون البحار.

6. وبعد اعتماد الاتفاقية في عام 1982، كان برنامج عمل ألكو يهدف لمساعدة الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بانضمامهم إلى اتفاقية قانون البحار وغيرها من المسائل ذات الصلة. مع بدء تنفيذ اتفاقية قانون البحار في عام 1994 بدأت عملية إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في اتفاقية قانون البحار. أعدت أمانة ألكو دراسات تراقب هذه التطورات و وثائق الأمانة العامة للدورات السنوية ألكو بشأن سير العمل في الهيئة الدولية لقاع البحر، والمحكمة الدولية لقانون البحار، واللجنة المعنية بحدود الجرف القاري، واجتماع الدول الأطراف في اتفاقية قانون البحار والتطورات الأخرى ذات الصلة.

7. وفقاً لذلك، فإن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة لدورتها الثانية يقدم معلومات عن حالة اتفاقية قانون البحار واتفاقيات تنفيذها؛ الدورتين الثلاثين والحادية والثلاثين للجنة حدود الجرف القاري (30 تموز / يوليو - 24 آب / أغسطس 2012 و 21 كانون الثاني / يناير إلى 8 آذار / مارس 2013، مقر الأمم المتحدة، نيويورك)؛ الدورة الثامنة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار (09-27 تموز / يوليو 2012، كينغستون، جامايكا)؛ الاجتماع الثاني والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (04-11 حزيران / يونيو 2012، مقر الأمم المتحدة، نيويورك)؛ الاجتماع الثالث عشر للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة للأمم المتحدة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (29 أيار / مايو - 1 حزيران / يونيو 2012، مقر الأمم المتحدة، نيويورك)، التشاور في قضايا المحيطات وقانون البحار الدورة الـ 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وتسوية المنازعات بموجب اتفاقية قانون البحار ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن كل هذه التطورات. وأخيراً، فإنه يقدم تعليقات وملاحظات أمانة ألكو. ويُرفق أيضاً بتقرير الأمانة حول مشروع القرار للنظر في الدورة السنوية الثانية والخمسون.

ب. تقرير موجز عن الاجتماع لمدة نصف يوم الاستثنائي الثاني حول "الردود على القرصنة: التحديات القانونية الدولية" بتنظيم مشترك من قبل حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية ومنظمة ألكو، الدورة السنوية الحادية والخمسين لمنظمة ألكو (أبوجا، جمهورية نيجيريا الاتحادية، 2012)

8. نُظّم اجتماع استثنائي لمدة نصف يوم حول قانون البحار - الردود على القرصنة: التحديات القانونية الدولية، بشكل مشترك بالتزامن مع الدورة السنوية الحادية والخمسين لمنظمة ألكو من قبل حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية ومنظمة ألكو يوم الأربعاء 20 حزيران / يونيو 2012³. تناول الاجتماع مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالقرصنة، أسبابها الجذرية، آثارها على تنمية الدول، واستجابة المجتمع الدولي وسبل التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة القرصنة.

9. قدم الدكتور شو جي، نائب الأمين العام لألكو الملاحظات الاستهلالية. بينما لفت الانتباه إلى الذكرى الـ 30 لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 والتي يتم الاحتفال بها هذا العام، و سلط الضوء على مساهمة ألكو في إنشاء القانون الدولي للبحار على النحو الوارد في اتفاقية قانون البحار 1982. و من وجهة نظره، تتألف مساهمة ألكو من الأمور الثلاثة التالية؛

- توفير بيانات عن الجوانب الاقتصادية والمعدنية والهندسية لمختلف استخدامات وموارد البحار؛
- إبلاغ الدول الأعضاء عن تطورات المفاوضات الدولية بشكل مستمر؛ و
- الأهم من ذلك، مساعدة الدول النامية لصياغة موقف موحد بشأن جوانب متنوعة حول دبلوماسية صنع القانون.

10. وفي هذا الصدد، أشار أيضا إلى أن المفاهيم الجديدة مثل المنطقة الاقتصادية الحصرية، التي هي جزء لا يتجزأ من اتفاقية قانون البحار، ولدت في مهد ألكو أثناء المداولات التي عُقدت بشأن هذه المسألة في عام 1970. وأضاف أنه بمجرد اعتماد الدورة السنوية الحادية والخمسون قرار إحياء الذكرى الـ 30 لاتفاقية قانون البحار، فسيتم إرساله رسمياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تخطط لاعتماد قرار حول الذكرى الـ 30 لاتفاقية قانون البحار. وقد افتتح بأن هذا القرار يشكل إشارة صريحة إلى مساهمة ألكو في اتفاقية قانون البحار، متيحاً الفرصة للجمعية العامة للاعتراف رسمياً بمساهمات ألكو في إنشاء اتفاقية قانون البحار.

³ للاطلاع على سجل كامل للاجتماع راجع "السجل الحرفي للدورة السنوية الحادية والخمسون، أبوجا، 2012"، الصفحات 139-187. متاح أيضاً على موقع ألكو www.aalco.int

11. لفت الانتباه إلى القانون الدولي للقرصنة البحرية كما ورد في اتفاقية قانون البحار، ذاكراً أن القرصنة كتعريف وارد ضمنه مكونة من أربعة عناصر هي: (1) عمل من أعمال العنف أو الاحتجاز أو السرقة، (2) في عرض البحار (3) يرتكب لأغراض خاصة، و (4) يحدث من قبل سفينة خاصة ضد سفينة أخرى. وأضاف أن هذا التعريف يعكس القانون العرفي الدولي، وبالتالي، ينطبق على جميع الدول بغض النظر عن معاهدة العضوية. مشيراً إلى العيوب المضمنة في قانون اتفاقية قانون البحار، أشار إلى أنه على الرغم من أن اتفاقية قانون البحار أكدت على واجب جميع الدول في أن تتعاون لقمع القرصنة، فقد جعلت الملاحقة الفعلية للقرصنة تقديرية و لم تضم أي أحكام صريحة لنقل المشتبه بهم إلى ولايات قضائية أخرى، ولا أية شروط على أن الدول لديها قوانين محلية ملائمة لمحاكمة القرصنة.

12. واضعاً الحلول الممكنة لخطر القرصنة، أشار أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية تحتاج إلى التعزيز بشكل جوهري لمكافحة القرصنة. أولاً، ينبغي على الدول، من بين عدة تدابير أخرى، النظر في سن تشريعات وطنية ملائمة لتجريم جميع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر فضلاً عن توفير القوانين الإجرائية الفعالة والحديثة التي لا غنى عنها لقمع القرصنة. ثانياً، على الصعيد الدولي، ينبغي للدول محاولة تعزيز الإطار القانوني الدولي عن طريق إزالة أي عيوب توجد فيه. وينبغي أن تعمل أيضاً على تعزيز التعاون الدولي بحيث يمكن التغلب على تعقيدات عديدة مشتركة بين الأنظمة الوطنية المختلفة. ثالثاً، الأسباب الجذرية للقرصنة مثل عدم الاستقرار السياسي، وانعدام التنمية الاقتصادية اللازمة لمعالجتها على نحو كاف.

13. ثم دعا نائب الرئيس الأعضاء إلى تقديم عروض حول المواضيع المحددة.

14. قُدم العرض الأول من قبل القاضي ألبرت جي هوفمان، نائب رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار الذي أشار في البداية إلى المساهمات الهامة التي أحرزتها ألكو، أولاً، في المفاوضات التي أدت إلى اعتماد اتفاقية قانون البحار 1982، وبعد ذلك في وضع الترتيبات المؤسسية المنصوص عليها في الاتفاقية، وكذلك الترويج للاتفاقية بين الدول الأعضاء فيها من أجل تحقيق القبول العالمي والمشاركة. اعتبر بأنه كان من المناسب أن تنتهي على المنظمة والدول الأعضاء فيها هذا العام بمناسبة الذكرى السنوية الـ 30 لاعتماد اتفاقية قانون البحار.

15. مشيراً أنه على الرغم من أن مشكلة القرصنة البحرية كانت ممارسة لقرون قديمة وكانت بذرتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد كان هناك تجدد في أنشطة القرصنة في السنوات الأخيرة. ووفقاً للأرقام التي نشرتها المنظمة البحرية الدولية والمكتب البحري الدولي فإن عدد أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر وصلت إلى مستويات تنذر بالخطر ليس مؤثراً بشكل خطير فقط على التجارة الدولية والملاحة البحرية ولكن أيضاً مؤدياً إلى وقوع خسائر في حياة ومعيشة البحارة. اعتبر أنه من هذه الإحصاءات يمكن أن يفهم حدوث العديد من الهجمات في المناطق الخاضعة للسلطة المحلية. قرب السواحل (المياه الإقليمية) في المضيق، وحتى في الموانئ، و في ورشة الميناء الخارجي وعلى رصيف الميناء (ما يعرف باسم المياه الداخلية). عندما يتم تنفيذ مثل هذه الهجمات في هذه المناطق التي تخضع لولاية الدولة الساحلية لن تتمكن أي دولة أخرى من ممارسة السلطة القضائية حتى لو كانت سفينتها أو مواطنيها من المشاركين. لا تنطبق السلطة القضائية للدولة على السفن، سواء من حيث التنفيذ أو حفظ النظام أو من حيث الملاحقة القضائية كقاعدة عامة على المياه الإقليمية لدولة أخرى باستثناء ما هو منصوص عليه في المادة 27 من اتفاقية قانون البحار. وعلاوة على ذلك، أضاف أن هذه الأعمال أو الهجمات لا تعتبر 'قرصنة' بموجب القانون الدولي ويتم تصنيفها على أنها "سطو مسلح في البحر"، وهي أكثر جرمًا منها و تمتلك الولاية الساحلية فقط السلطة القضائية والحق للمقاضاة. مثل هذه الأعمال أيضاً لا تناسب تعريف القرصنة ولذا لا يمكن اعتبارها جريمة بموجب القانون الدولي و يجوز لأي دولة أن تمارس سلطة قضائية عليها (معروفة باسم السلطة القضائية العالمية).

16. في هذا الصدد، أشار إلى أن السلطة القضائية العالمية لا تُطبق إلا في حالة الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي العرفي، فيما يتعلق بجميع الدول التي لها الحق في المحاكمة. ومثل هذه الجرائم تقتصر على القرصنة وتجارة الرقيق، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتعذيب. هناك العديد من الجرائم الدولية التي تم إنشاؤها من قبل المعاهدات المتعددة الأطراف، التي تمنح سلطات قضائية واسعة للدول الأطراف. وبالتالي يتم الاعتراف بالقرصنة باعتبارها جريمة في القانون الدولي ويخضع للسلطة القضائية العالمية. على الرغم من أنها أقرت بالفعل كجريمة بموجب القانون الدولي العرفي، فقد تم تنظيم التعريف الشامل الأول للقرصنة في اتفاقية جنيف لعام 1958 بشأن عرض البحار (المادة 14-21)، و قد اعتُمد في وقت لاحق دون تعديل على اتفاقية قانون البحار (المواد 100-107) التي تعتبر الآن أنها تمثل القانون الحالي للقرصنة على حد سواء بالشكل التقليدي و كقانون دولي عام .

17. بالنسبة له، قد أثبتت القوانين القائمة لقمع القرصنة أنها ليست كافية للرد على هجمات العصر الحديث على الشحن والتهديدات التي تتعرض لها الملاحة البحرية والأمن. شارحاً هذا، أشار إلى أن واحداً من أوجه القصور الرئيسية هو أن تعريف القرصنة ضيق النطاق جداً ويفتقر إلى الوضوح وأنه وفقاً للمادة 101 من اتفاقية قانون البحار، أعمال العنف غير المشروعة والاعتقال، أو أعمال النهب، ارتكبت "لأغراض خاصة" فقط تصنف كقرصنة. وإن وجوب تنفيذ القرصنة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة ضد سفينة أخرى (ما يسمى بشرط "سفينتين") كان تقييداً آخر. وإن الاستيلاء على سفينة من قبل طاقمها أو ركابها مستبعد من تعريف القرصنة. وهذا يعني أنه إذا تم الاستيلاء على سفينة من قبل طاقمها أو ركابها بما يؤدي إلى العنف أو قتل من كانوا على متنها أو نهب البضائع والممتلكات، ستفتقر الدولة الأجنبية إلى السلطة القضائية التي تسمح لها بالتدخل باعتبار أن هذه الهجمات لا تشكل أعمال القرصنة وفقاً للتعريف ويجب أن يتم التعامل مع هذه المسألة بالخضوع لسلطة دولة العلم.

18. ولفت الانتباه إلى القيد الثالث، ولاحظ أن الأعمال التي تُرتكب في عرض البحر فقط يتم وصفها بأنها قرصنة وبذلك إن تحديد القرصنة في عرض البحار يُمكن الدولة من ممارسة السلطة القضائية على القرصنة دون التدخل في سيادة أي دولة أخرى. على الرغم من أن المادة 101 من اتفاقية قانون البحار تشير إلى أعالي البحار فحسب، فقد شملت أيضاً المنطقة الاقتصادية الخاصة من خلال تطبيق المادة 58 من الاتفاقية. وأوضح أن المنطقة الاقتصادية الخاصة تشمل أيضاً المنطقة المتاخمة بسبب التوسع المكاني للمنطقة على النحو المحدد في المادة 55.

19. هذا التعريف الضيق المبين أعلاه للقرصنة ومتطلباتها في جميع تعقيدها، في رأيه، قد أدى إلى خلق قواعد جديدة بموجب اتفاقات دولية مخصصة للتعامل مع هذه الحالات. وأعرب عن رأي مفاده أن الضعف في نظام القرصنة قد تجلى بوضوح في حالات خطف في عرض البحر بدون وجود سفينة أخرى، وكانت الأغراض السياسية الدافع وراء الهجوم وبالتالي عدم تلبية شرطي 'سفينتين اثنتين' و 'المصالح الخاصة' من تعريف القرصنة. وأعطى مثالين لإثبات قضيته. في رأيه، أنه تم اعتماد اتفاقية روما لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988 بالاستجابة لحادث أكيلي لاورو عام 1985. كمثال ثاني، ذكر أن الطائرات استخدمت كأسلحة فقط للرد المباشر لهجمات 11 أيلول / سبتمبر 2001 الإرهابية، وقد اعتمد بروتوكول اتفاقية 2005 بهدف توسيع نطاق الاتفاقية و لتحديد الجرائم المشمولة على نطاق أوسع.

20. مع ذلك، أضاف أنه على الرغم من أن اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة وبروتوكول 2005 تملأها الفجوات التي خلفها التعريف الضيق للقرصنة والتي تحدثت تحت اتفاقية قانون البحار، فقد كان برأيه أن اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة وبروتوكولاتها تلتزم فقط الدول الأطراف في هذه الصكوك القانونية وبالتالي ليس لأحكامهم تطبيق عام. وعلاوة على ذلك، أضافت اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة والبروتوكول أيضاً عقوبات محددة ضد الأطراف التي فشلت في الوفاء بالتزاماتها والتي رفضت التحرك ضد الجناة المزعومين بعدم تسليمهم وعدم ملاحقتهم قضائياً.

21. لافتاً الانتباه إلى فجوة هامة أخرى تسببت بها اتفاقية قانون البحار، مشيراً إلى أن الاتفاقية لا تتطلب سن الدول لقوانين مكافحة القرصنة المحلية، كما أنها لا توفر القوانين النموذجية التي يمكن للدول أن تستخدمها في حال رغبت في سن تشريعات لمكافحة القرصنة. حسب رؤيته، المقصود أنه عدد قليل نسبياً من الدول لديها قوانين لمكافحة القرصنة بشكل ملائم ويبدو أنه حيثما وجدت هذه القوانين يظهر نقصاً في التنسيق بينها. وفي رأيه أن اتفاقية قانون البحار قدمت للدول حرية في التصرف إلى حد كبير في سن تشريعات محلية؛ وأدى ذلك إلى عدم التماثل في القوانين وتطبيقها في مختلف الولايات القضائية.

22. وفيما يتعلق بالحاجة لتعاون دولي وإقليمي في مجال مكافحة القرصنة، ذكر أنه من الضروري للدول والمنظمات والوكالات التنفيذية العمل معاً وتنسيق جهودها من أجل تحقيق أهدافها وأن التعاون بين الدول والمنظمات والوكالات التنفيذية كان حلاً حاسماً في حل مشاكل القرصنة. وأضاف أن ذلك كان أولى في مجالات تبادل المعلومات، التنفيذ، التحقيق في الجرائم والمقاضاة والمعاقبة. في هذا الصدد، أشار أيضاً إلى المادة 100 من اتفاقية قانون البحار التي تلتزم الدول الأطراف بموجبها بالتعاون لأقصى حد ممكن لقمع القرصنة في عرض البحار.

23. على الرغم من كل المعوقات وأوجه القصور الموجودة في نظام القرصنة، لكن جهوداً جادة قد بُذلت لمكافحة القرصنة من قبل عدد من المؤسسات والهيئات. وأشار إلى أن الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية من بين المنظمات العاملة في هذا المسعى. ومن بين الهيئات / المؤسسات الأخرى التي تشارك في مكافحة القرصنة أشار إلى فريق الاتصالات المعني بالقرصنة

قبالة سواحل الصومال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية، والمكتب البحري الدولي التابع لغرفة التجارة الدولية، ومدونة جيبوتي لقواعد السلوك وغيرها.

24. وفيما يتعلق بالدور الذي لعبه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فقد صرّح أنه اعتمد عدداً من القرارات لمعالجة القرصنة من أجل ضمان استجابة فعالة من قبل المجتمع الدولي بما فيه ضمان للسلامة والأمن البحري. في حين أشار بشكل خاص إلى قرار مجلس الأمن رقم 1918 الذي اعتمد في 2010 مشيراً إلى أنه طلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تقرير بشأن الخيارات الممكنة لتطوير الهدف من محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال بما في ذلك على وجه الخصوص خيارات إنشاء دوائر محلية خاصة مع عناصر دولية ربما، و محكمة إقليمية أو محكمة دولية بالإضافة لتدابير السجن المترتبة على ذلك. ورغم أن هذا التقرير يقترح عدداً من الخيارات بما في ذلك تعزيز مساعدة الأمم المتحدة للدول في المنطقة، إنشاء دائرة خاصة، إنشاء المحكمة الصومالية، إنشاء المحكمة الإقليمية، إنشاء محكمة دولية، وإنشاء محكمة دولية بقرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، أشار إلى أن جميع الخيارات الأخرى باستثناء الخيار الأخير تتعلق فقط بمشكلة القرصنة التي تحدث على سواحل الصومال ولا تأخذ في الاعتبار أن القرصنة تحدث في مناطق أخرى كغرب أفريقيا، وجنوب وشرق آسيا ومنطقة حوض الكاريبي. في حين تناول الحلول الممكنة التي يمكن التوصل لها لمكافحة القرصنة، أشار إلى عدد من التدابير قصيرة الأجل التي يلزم اتخاذها. وقد شملت، التعاون الإقليمي، وسن التشريعات المحلية وتجريم أعمال القرصنة والسطو المسلح والجرائم ذات الصلة التي تحدث في البحر، ونظام عدالة جنائية فعال وفيما يتعلق بالصومال، فإنّ جهود حثيثة واجب اتخاذها من أجل بناء الدولة وإعادة الإعمار.

25. قدمت السيدة مريم سيسوكو، الممثل القطري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم العرض التالي الذي ركّز على دور منظمتها في مكافحة القرصنة. وذكرت أن توكيلات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم تتجسد في العديد من الاتفاقيات، وخاصة الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات (1961 و 1971 و 1988)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي. وتوفر عدد من قرارات مجلس الأمن أساساً لتدخلاتها.

26. بينما تلاحظ اللجنة أن أعمال القرصنة لا تزال تشكل مسألة مثيرة للقلق في شرق أفريقيا، و أشارت إلى أن القرصنة غالباً ما يكونون مرتبطين بأشكال أخرى للجريمة المنظمة التي أنشأها اقتصاد نظير مؤدين بذلك إلى تلبية متزايدة للمجتمعات الساحلية على الأموال التي تم الحصول عليها من القرصنة. ولفتت الانتباه إلى دور مجلس الأمن الدولي في مكافحة القرصنة، ذكرت أن قرار مجلس الأمن رقم 1816 لسنة 2008 كان رداً دولياً أساسياً على القرصنة قبالة سواحل الصومال وأضافت أنه سمح للسفن الأجنبية باتخاذ الإجراءات اللازمة داخل المياه الإقليمية للصومال لقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن و بنفس طريقة تنفيذ القانون الدولي بما يتعلق بالبحار. بينما ولفتت الانتباه إلى فريق الاتصالات المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1851 لقمع القرصنة قبالة سواحل الصومال، وقالت أن منظمتها عضو نشيط في فريق الاتصالات وأن قرارات مجلس الأمن المتعاقبة حول القضية المتعاقبة تقرّ دور المكتب في توفير المساعدة التقنية للدول من أجل محاربة القرصنة. وأضافت أن ذلك يتعلق بتطوير الأطر القانونية اللازمة والقدرات القضائية و القانونية التي من شأنها أن تمكن الدول من ملاحقة وسجن القرصنة. وأضافت أيضاً، أن المكتب قدّم دعماً كبيراً لدول المنطقة من خلال برنامج مكافحة القرصنة الذي أطلقته في عام 2009 في جهوده الرامية إلى اعتقال القرصنة المشتبه بهم قبالة السواحل الصومالية و تسليمهم إلى العدالة. بدأ المكتب أيضاً تنفيذ برنامج نقل السجناء القرصنة الذي أقرّه مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2012 الذي اعتمد في عام 2011.

27. ولفتت الانتباه إلى مشكلة القرصنة في منطقة الساحل الأفريقي الغربي، و أشارت إلى تقرير عام 2010 السنوي للمنظمة البحرية الدولية الذي صنّف ساحل غرب أفريقيا كأحد أكبر ست بؤر القرصنة في العالم. وبالنسبة لضرورة التعاون في التصدي لمشكلة القرصنة، أشارت إلى أن مؤتمر القمة الإقليمي لرؤساء دول خليج غينيا الذي دعت إليه المنظومة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمنظومة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، ينبغي أن يُعقد في عام 2012 بهدف وضع خطة إقليمية شاملة لمكافحة القرصنة في خليج غينيا.

28. وفيما يتعلق بالدور المحتمل الذي يمكن أن يقوم به المكتب في هذا الخصوص، قالت إن منظمتها على استعداد لمساعدة بلدان خليج غينيا سواء على المستوى الوطني والإقليمي. وإن المنظمة أيضاً على استعداد لمساعدة البلدان الأخرى بناء على طلبها، لوضع استراتيجيات الأمن البحري ولتعزيز الأطر القانونية الوطنية.

29. كما ناقش العميد أوستن أو هكور شوكور من جمهورية نيجيريا الاتحادية، الذي قدّم العرض التالي، عدداً من القضايا التي تُعنى بموضوع القرصنة على سواحل غرب أفريقيا على خليج غينيا". في البداية أشار إلى أن الهدف من العرض الذي قدمه دراسة أعمال القرصنة في خليج غينيا. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، كان قد قسّم عرضه إلى أربعة مجالات.

30. و خلال شرح الجزء الأول من العرض الذي قدمه والذي كان عن الموقع والأهمية الاستراتيجية لخليج غينيا، أشار إلى أنه للخليج من الناحية الاستراتيجية أهمية عالمية وإقليمية على حد سواء. خاصة كونه ممر رئيسي للتجارة والشحن يربط بين شمال وجنوب الأطلسي من ناحية وإلى حد ما القارة الأمريكية الجنوبية والقارة الأفريقية (السواحل من الشرق إلى الغرب على التوالي). وأضاف أنه علاوة على ذلك، في رأيه فقد قدم الخليج منطقة بحرية واسعة للتدريبات العسكرية، الأبحاث والأنظمة البيئية الغنية وأنه قد حان اعتبار المنطقة كإحدى أفضل مناطق التنقيب عن النفط والغاز في العالم.

31. و في محض إشارته أن إمكانات هذه المنطقة الكلية كبيرة و لا يمكن الحصول عليها بالكامل نظراً لتفتشي الإجماع من قبل الفرصنة الذين ينشطون في هذه المنطقة، أشار إلى أنه لحل مشاكل المنطقة جزئياً، فإن لجنة خليج غينيا التي قد أنشئت في 3 تموز 2011 التي اقتضت عضويتها على الدول ذات السيادة المطلّة على خليج غينيا. وشملت: نيجيريا، الكامبيرون، غينيا الاستوائية، الغابون، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساو تومي وبرينسيبي وأنغولا. وفي رأيه، فإن اللجنة قد وجدت ثقة متبادلة بين الأعضاء؛ و أوجدت بيئة للأنشطة الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة التي تم السعي إليها سلمياً من قبل مواطنيها؛ ووقّرت التوافق في استكشاف الموارد الوطنية (صيد الأسماك، والنفط والغاز) في المناطق المتاخمة للمناطق الاقتصادية الخاصة، وأمنت إطار لرصد ومراقبة التدهور البيئي؛ كما أوضحت ونسّقت المواقف المشتركة حول القضايا الهامة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

32. صرّح فيما يتعلق بالجزء الثاني من العرض الذي قدمه حول القرصنة في خليج غينيا، أن القرصنة هناك طالّت عدداً من البلدان في غرب أفريقيا، وتحولت بسرعة إلى قضية مثيرة للقلق الدولي. خلال محاولته لإثبات هذا الأمر، أشار إلى تقرير المنظمة البحرية الدولية للأمم المتحدة، وذكر أن العام 2010 شهد خمسة وأربعين حادثاً و شهد 2011 أربعة وستين حادثاً.

33. وفي حين كان يشير إلى القلق الذي أعرب عنه المجتمع الدولي إزاء تصاعد هجمات القرصنة في خليج غينيا، أوضح أنه في تشرين الثاني / نوفمبر 2011، شكل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فريقاً لدراسة حالة القرصنة في المنطقة. وأضاف أنه نتيجة لذلك، تمت التوصية بعقد قمة إقليمية لتشكيل جبهة موحدة من قبل الدول الأفريقية المتأثرة للتصدي للقرصنة. وكان من أصحاب الرأي القائل بأن أن تزايد حوادث القرصنة في الخليج قد دفعت الرئيس النيجيري الدكتور جودلاك جوناتان ونظيره من بنين، توماس بوني ياني لشن عمليات بحرية مشتركة.

34. في الجزء الثالث من عرضه الذي كان عن "الفظائع الأخرى المرتكبة في الخليج"، أشار إلى أنه وبصرف النظر عن القرصنة، يحدث أيضاً في المنطقة المذكورة عدداً من الأعمال الوحشية الأخرى من تزويد السفن النفط بطرق غير شرعية، وأخذ الرهائن، والإتجار بالمخدرات والإتجار بالبشر والإرهاب والتشدد والصيد غير المشروع، تهريب الممنوعات، و استعمال السلاح والتدهور البيئي. في هذا الصدد، ذكر أيضاً أن الجزء الأكثر سوءاً في هذه الحلقة كان التشجيع و / أو رعاية بعض أعمال القرصنة الغربية والآسيوية المجردة من المبادئ والمسليين في المنطقة والتي ازدادت حصصها في التصرفات المخادعة في مجال النفط وغيره. وأضاف أن التصدي للقرصنة وغيرها من الفظائع التي ارتكبت في المنطقة تتطلب بذل جهود متضافرة ومساعدة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، و أن تعمل بإخلاص وأمانة والتزام.

35. وفيما يتعلق بالطريقة المتقدمة التي شكلت الجزء الأخير من العرض الذي قدمه، كان لديه عدد من التوصيات لهذا العرض. شملت، تنفيذ شامل وموحد من قبل دول المنطقة ضد القرصنة والإرهابيين والمسليين وكفلائهم أو رعاتهم، وإنشاء بنك للتنمية البحرية يضمن توافر رأس المال لتنفيذ برامج البحوث المبتكرة والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية، وتطوير الوعي البحري في المناهج الدراسية في المدارس، و خطة تأمين فرص العمل من قبل الحكومات الإقليمية وغيرها.

36. صرّح سعادة السفير واي. إيشيياكي، قيادي وفد اليابان في البداية أن القرصنة عادت إلى الظهور في الآونة الأخيرة، كإحدى القضايا الرئيسية التي تواجه العالم، وأنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجتها، ما تزال تشكّل

تهديداً حقيقياً وخطيراً لسلامة ملاحه للسفن. وقال ان الاقتصاد الياباني يعتمد إلى حد كبير على استيراد مصادر الطاقة والمواد الخام وتصدير السلع المصنّعة، وكل ما يتعلق بأمن الممرات البحرية. لهذا السبب أخذت اليابان ، لسنوات عديدة تعالج مسألة القرصنة في مضيق ملقا بالتعاون مع دول جنوب شرق آسيا بناء على موجة من القرصنة على طول الساحل قبالة الصومال؛ وكانت اليابان قد شاركت بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة القرصنة، على حد قوله.

37. تم تقسيم عرض السفير إيشيكاكي إلى الأجزاء الأربعة التالية: (أولاً) لمحة موجزة عن أوضاع القرصنة الحالية، (ثانياً) النظام القانوني الدولي بشأن القرصنة وكذلك بعض الأطر الدولية والإقليمية الرئيسية التي تهدف إلى تنسيق عمل المجتمع الدولي في سبيل معالجة مسألة القرصنة، (ثالثاً) التحديات، من الناحيتين القانونية والعملية، وتحديد القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى معالجة من أجل ضمان استجابة فعالة من المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة، (رابعاً) الجهود والخبرات اليابانية لمكافحة القرصنة.

38. في حين إعطاءه لمحة عامة عن الوضع الحالي للقرصنة، أشار إلى أنه وفقاً لمكتب البحرية الدولية لغرفة التجارة الدولية كان هناك 439 حادثة قرصنة و سطو مسلح في البحر في جميع أنحاء العالم، في عام 2011، مما يعني انخفاض بنسبة 1% اعتباراً من عام 2010. و أمّا جغرافياً، فمنها 237 حادثة وقعت في خليج عدن والمناطق المحيطة به قبالة سواحل الصومال، وهي حوالي 54% من جميع الحوادث حول العالم.

39. وبالمقابل، كانت هناك 80 حادثة في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك مضيق ملقا وسنغافورة، وكانت تمثل حوالي 18% من الحوادث التي وقعت حول العالم. فقد كان هناك بالنسبة لإحصاءات عام 2012، وفقاً للمكتب البحري الدولي، 157 هجوم و 18 حالة سرقة في جميع أنحاء العالم وقد وقع 62 هجوم و 12 حالة سرقة اعتباراً من 13 حزيران / يونيو 2012 في المياه قبالة سواحل الصومال وذلك يتضمن 219 رهينة.

40. قال أنه أثناء انعقاد الاجتماع المتعلق بهذا الموضوع في أفريقيا، وبالنظر إلى العدد الهائل من الحوادث التي تقع في المياه المقابلة للسواحل الصومالية، فقد ركّز في العرض الذي قدمه على القرصنة في هذه المنطقة.

41. في الجزء الثاني من العرض أوجز السفير إيسكيكاكي القوانين الدولية والجهود المبدولة من المجتمع الدولي المعنية بمكافحة القرصنة. وقال لافتاً الانتباه إلى تعريف القرصنة الوارد في اتفاقية قانون البحار أن هذا التعريف يحتوي على ثلاث شروط هامة لمشروعية أعمال العنف. وشملت: الأعمال المرتكبة لأهداف شخصية؛ والأعمال التي يرتكبها الطاقم أو ركاب سفينة أو سفينة هوائية خاصة، والموجهة في عرض البحر ضد سفينة أخرى، أو ضد أشخاص أو ممتلكات على متن تلك السفينة. وفيما يتعلق بمسألة السلطة القضائية العالمية، أشار إلى أن المادة 105 من اتفاقية قانون البحار تنص على الولاية القضائية العالمية في ذلك، فإنها تنص على أنه يحق لكل دولة الاستيلاء على سفن القرصنة ومصادرة الممتلكات وإلقاء القبض على الأشخاص الموجودين على متن السفينة. وأضاف أنه ينص كذلك على أنه يجب على المحاكم التي اعتقلت القراصنة البت في العقوبات الواجب فرضها، وأيضاً أن تحدد الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يتعلق بالسفن أو الممتلكات.

42. وفيما يتعلق بأنواع السفن التي يحق لها أن تصادها بتهمة القرصنة، أشار إلى المادة 107 من اتفاقية قانون البحار تنص على أنه تتم المصادرة بتهمة القرصنة فقط بواسطة سفن حربية أو سفن هوائية عسكرية أو من قبل سفن أخرى أو طائرات تحمل علامة واضحة تبين كونها في خدمة حكومية وأنها مخولة لذلك. وبالتالي، تمت الموافقة فقط على السفن الحربية و الطائرات العسكرية، و / أو السفن والطائرات الحكومية أن تقوم بتنفيذ الضبط والاعتقال.

43. بناءً على ذلك استعرض بايجاز مختلف الجهود الدولية والإقليمية في مجال مكافحة القرصنة لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول. وشملت هذه الأطر التي أدت إلى استكمال نظام مكافحة القرصنة الدولية؛ قرارات مجلس الأمن الدولي؛ اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا. وأوضح أن رئيس وزراء اليابان آنذاك كويزومي قد اقترح في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2011 وضع إطار قانوني لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة القرصنة في آسيا، وقادت اليابان مفاوضات لإبرام اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا واختتمت الاتفاقات في تشرين الثاني / نوفمبر 2004. ولمزيد من التوضيح لفت الانتباه إلى حقيقة أنه كان أول اتفاق بين حكومتين إقليميتين لتشجيع وتعزيز التعاون ضد القرصنة والسطو المسلح في آسيا حتى الآن، و اشتركت فيه 17 دولة. وكانت السمة الرئيسية للاتفاق إنشاء قسم مشاركة المعلومات لاتفاقية التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة لتسهيل تبادل المعلومات

بين نقاط الاتصال. وقال أن قسم مشاركة المعلومات لاتفاقية التعاون الإقليمي قد أطلق رسمياً في سنغافورة يوم 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2006.

44. أشار أيضا بالإضافة لمختلف الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة القرصنة، إلى اجتماع المنظمة الدولية البحرية في جيبوتي: فريق الاتصالات المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وثالثا المبادرة الأخيرة، أشار السفير ايسكيجاجي، إلى أنه بناء على قرار مجلس الامن الدولي 1851 كما ذكر آنفا، فقد تم تأسيس فريق الاتصالات المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في 14 كانون الثاني / يناير 2009 لتسهيل المناقشة وتنسيق الإجراءات بين الدول والمنظمات لقمع القرصنة قبالة سواحل الصومال. وأشار كذلك إلى أن عقد اجتماع وزارات خارجية الدول الصناعية الثمانية مؤخرا في نيسان / أبريل 2012 في واشنطن، حيث وافق الوزراء على بيان الرئيس مجدداً بإدانتهم الكاملة للقرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال ودعا الاجتماع الحكومة الاتحادية الانتقالية لسن تشريعات لمواجهة القرصنة. وأضاف أيضاً أن الوزراء قد أقرّوا أن قضايا القرصنة والسطو المسلح في البحر لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا من خلال الجهود المنسقة، والشاملة والواسعة الوطنية والدولية، جنباً إلى جنب مع تعزيز قدرات الولايات الساحلية وكذلك المنظمات الإقليمية.

45. أشار بالإضافة إلى مختلف الجهود لمكافحة القرصنة الدولية والإقليمية إلى: أنشطة مكافحة القرصنة التي شملت القيام بدوريات في الممر الموصى به دولياً في خليج عدن. وأشار أيضا إلى أنه في خليج عدن، كانت هناك عدة جهود منسقة من جانب المنظمات والدول المستقلة للقيام بدوريات في منطقة تسمى ممر العبور الموصى به دولياً. وقد امتلك سلاح البحرية الأوروبي الحالي و الاتحاد الأوروبي. وقوات المهام المشتركة 151 من القوات البحرية المشتركة بوارج ومدمرات وطائرات مراقبة منتشرة. وكانت هناك أيضا سفن تابعة للبحرية من الدول المستقلة، مثل اليابان، روسيا، الهند، الصين، ماليزيا، المملكة العربية السعودية واستراليا وإيران، مشاركة في الجهود المنسقة لمكافحة القرصنة.

46. بعد ذلك، تطرق بليجاز إلى اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، أو مؤتمر قمع الأعمال غير المشروعة، التي أقرت في آذار / مارس 1988. وعلى حد قوله في حين أنه لم يكن إطاراً لمكافحة للقرصنة، فقد كان صك قانوني يهدف إلى منع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الركاب والطواقم على متن السفن. وقد جرّمت اتفاقية الأفعال غير المشروعة بعض الأعمال الغير قانونية ضد بعض السفن، وألزمت الدول الأطراف بإقامة سلطة قضائية على الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية. وأضاف أن الاتفاقية تلزم كذلك الدول الأطراف إما بالتسليم أو محاكمة الجناة المزعومين. وأشار أيضا إلى تعديل بروتوكول عام 2005 لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة، والذي أضاف الإرهاب ونقل أسلحة الدمار الشامل باستخدام السفن والجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية.

47. بعد ذلك، قال أنه ناقش التحديات القانونية والعملية لمكافحة القرصنة. في هذا الصدد، لفت الانتباه إلى اثنين من أحكام اتفاقية قانون البحار، وهي المادة 100 و 105 التي عيّنت بالالتزام بالتعاون وحق الدول في ملاحقة القرصنة. وفي هذا الصدد، قال إن التزامات الدول ليست مذكورة بشكل واضح. ولذلك، أفاد برأيه، بأنه هناك حاجة لمواجهة التحديات في ظل الإطار القانوني الحالي من أجل ضمان فعالية الضبط واعتقال وتسليم ومقاضاة ومعاقبة القرصنة، و قد شملت التحديات تطوير البنى التحتية القضائية وغيرها بما في ذلك التشريعات المحلية في كل دولة. وأيضاً لفت الانتباه إلى بعض التحديات السياسية التي تواجه مكافحة القرصنة وضرورة معالجة مسألة الإفلات من العقاب.

48. وأخيراً، عدد السفير إيشيغاجي الجهود والخبرات اليابانية و صرّح أن اليابان قد سنّت "قانون العقوبات و الإجراءات المتخذة لمكافحة أعمال القرصنة في تموز / يوليو 2009، الذي كان واحداً من أشمل تشريعات القرصنة في العالم بعد بدء تنفيذ اتفاقية قانون البحار. وفي رأيه هنالك ميزة أخرى لقانون مكافحة القرصنة في اليابان، و هي أنها أنشأت ولاية قضائية عالمية فعلية: بموجب هذا القانون، عوقبت أعمال القرصنة حتى لو لم ترتكب من قبل أو ضد الرعايا اليابانيين، وحتى لو اعتقل المشتبه بهم من قبل السفن الحربية غير اليابانية وغيرها، فقد نُقلت إلى السلطات اليابانية، علاوة على ذلك، وفقاً لقانون مكافحة القرصنة، امتلكت اليابان مدمرتين من قوات الدفاع الذاتي البحرية المنتشرة في المياه الواقعة قبالة سواحل الصومال. وحتى الآن، كانوا قد اصطحبوا 2560 سفينة 320 مرة (اعتباراً من 6 حزيران / يونيو 2012).

49. وفيما يتعلق بالمساعدات التي تقدّمها اليابان إلى دول أخرى من أجل تعزيز قدراتها البحرية، فقد رأى أن اليابان ساهمت بـ 14.6 مليون دولار أمريكي للمنظمة البحرية الدولية، التي سيتم استخدامها لإنشاء مركز تدريب في جيبوتي. وكانت اليابان أيضاً قد ساعدت في صيانة وتشغيل مراكز معلومات القرصنة في اليمن وكينيا وتنزانيا. وعلاوة على ذلك، كانت اليابان قد

ساهمت بـ3.5 مليون دولار للصندوق الاستئماني لدعم محاكمة القرصنة ودعت اليابان أيضا مسؤولي خفر السواحل من اليمن وعمان وكينيا وجيبوتي وتنزانيا للتدريب في اليابان.

50. وفيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة في المنطقة، كان رأيه أنه من المهم العمل من أجل تحقيق استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الصومال وأن اليابان، وفي هذا الصدد، تم تقديم المساعدة إلى الصومال، في مجالات مثل تحسين الأوضاع الأمنية والمساعدات الإنسانية وتطوير البنية التحتية.

51. وأضاف أنه من الهام أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة منسقة وموحدة للصومال من أجل معالجة قضايا القرصنة بشكل جدي. وأضاف أن اليابان كانت تخطط لمتابعة قضية القرصنة من أجل تحقيق هذه الغاية باعتبارها واحدة من بنود جدول الأعمال الذي سيعقد في العام المقبل في يونيو / حزيران.

52. تحدث السيد ماثيو، الوزير / المستشار القانوني للإدارة والسلامة للوكالة البحرية النيجيرية، في جمهورية نيجيريا الاتحادية نيابة عن مديرها العام السيد زياكيد باتريك أكبويليكي و قد ركّز العرض الذي قدمه على موضوع القرصنة على ساحل غرب أفريقيا. وذكر أن تجدد التركيز العالمي على القرصنة البحرية، التي برزت اليوم كتهديداً رئيسياً للشحن والأنشطة ذات الصلة على الصعيد الدولي، خلال الفترة 2008-2009، فقد شهدت هذه الفترة زيادة لم يرَ مثلها عبر الأجيال في أعمال القرصنة بوجود الرياح في القرن الأفريقي. هدّدت القرصنة والسطو المسلح في البحر الممرات البحرية الحيوية للاتصالات، وعطلت التجارة، وشجعت العدوان السياسي و التمرد في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحدودة. وأضاف أن تلك العواقب المثيرة للقلق كانت السبب خلف الجهود العالمية الحالية الرامية إلى تخفيض التهديدات التي تشكلها إلى أدنى الحدود.

53. وفي حين يعطي لمحة موجزة عن مشكلة القرصنة في المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا، أشار إلى أن النشاط في وقوع الحوادث حسب تعريف ذلك المفهوم والذي يحدث بشكل خاص في غرب أفريقيا. سيتم تقييم ومناقشة شؤون المناطق البحرية في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقييم وضع القرصنة في خليج غينيا مع التوصيات المرفقة للسير إلى الأمام لتخليص منطقة غرب أفريقيا من أولئك الأعداء البحريين.

54. وذكر أن المادة 101 من اتفاقية قانون البحار 1982 قد عرّفت القرصنة في البحار. في رأيه أن هناك أساسا خمسة مناطق بحرية في القانون الدولي ذات صلة بموضوعنا و تشمل؛ المياه الداخلية (بما في ذلك الموانئ)، والبحار الإقليمية، والمياه الأرخيبيلية، ومناطق التماس؛ المنطقة الاقتصادية الخاصة، و عرض البحار. وأشار إلى أنه تم تضييق إطار خصائص كل منطقة بحرية حيث الاعتداءات البحرية ممكنة الحدوث، في المياه الداخلية، في المياه الجارية على طول الساحل، وخطوط أساس اليابسة الموجودة التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي. مارست الدول الساحلية السلطة الكاملة على هذا المجال، واعتُبرت مكافئة للأرض في القانون الدولي، و كانت البحار الإقليمية أيضا منطقة لممارسة الدولة الساحلية السلطة، ولكن مع ذلك فهي تخضع لحق مرور السفن الأجنبية غير المؤذي. وأعرب عن رأيه في أن الدولة الساحلية خضعت لحق مرور السفن الأجنبية غير المؤذي في مياه الأرخيبيل، وأن المنطقة الاقتصادية الخاصة كانت نتاج حل وسطي من قبل أولئك الذين تفاوضوا على معاهدة اتفاقية قانون البحار عام 1982. كانت المنطقة الاقتصادية الخاصة تكوّن الجسم المائي وراء البحر الإقليمي، وتصل كحد أقصى إلى قدر 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي. وأوضح أن عرض البحار كان تلك الأجزاء البحرية التي لم تدرج في المنطقة الاقتصادية الخاصة، في البحر الإقليمي أو المياه الداخلية لدولة ما، أو في المياه الأرخيبيلية لدولة أرخبيلية.

55. وأكد مجدداً أنه مع مراعاة ما يتعلق بـ"القرصنة في غرب أفريقيا (خليج غينيا)"، أن القرصنة أفة قديمة وأن الحوادث قد ازدادت بشكل ملحوظ، وأصبحت متنوعة في النموذج في منطقة غرب أفريقيا منذ عام 2010. وهذا في رأيه، جعل المنطقة ثاني أكثر المناطق المعرضة للقرصنة بحدّة في القارة الأفريقية وبين أول ستة نقاط ساخنة للقرصنة في العالم. كما أوضح أيضاً من حيث العدد مشيراً إلى حقيقة أن المنظمة البحرية الدولية قد أكدت أن 58 هجمة كانت قد دُكرت في المنطقة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع 45 في عام 2010. وقد وقعت إحدى وعشرين من الهجمات المبلغ عنها في عام 2011 قبالة سواحل بنين، و 14 قبالة سواحل نيجيريا، 7 قبالة سواحل توغو، 4 قبالة سواحل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وغينيا، 2 قبالة ساحل غانا و 1 قبالة ساحل من أنغولا وكوت ديفوار،

56. ذكر عضو الفريق المذكور عند شرحه سبب الأهمية الاستراتيجية لخليج غينيا، أن حوادث القرصنة تلك خلافاً للتي قبالة السواحل الصومالية يجب أن ينظر إليها بناءً على خلفية خليج غينيا كمنطقة ذات موارد طاقة وفيرة تم تصنيفها من قبل كبار منتجي النفط مثل نيجيريا وأنغولا، وغيرها من منتجي النفط مثل الكونغو برازافيل والكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية و مؤخراً غانا. قدمت أفريقيا نسبة كبيرة من احتياجات الولايات المتحدة للنفط وكان من المتوقع أن يتم تعزيز هذا الميل ليبقى مصدر ثابت لمصادر الوقود في العالم الغربي عدا عن الشرق الأوسط. وكان أيضاً من الجيد أن نلاحظ الأمر الذي يقلل كثيراً من تكاليف الشحن وهو أن البلدان في خليج غينيا مثل أنغولا كانت قريبة نسبياً إلى مصافي معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الواقعة على الساحل الشرقي، وهناك موارد أخرى طبيعية ومصايد أسماك و سلع زراعية، بصرف النظر عن المواد الهيدروكربونية تقع في المنطقة وهي ذات أهمية اقتصادية كبيرة تزيد تحدي الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

57. وحسب رأيه فإن البلدان في خليج غينيا التي لديها شريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 5,500 كم وفرت سوق كبيرة للسلع المستوردة سببت ازدياد الممرات البحرية. كل هذه الميزات الاستراتيجية جعلت المنطقة جزء مهم من الاقتصاد العالمي والبانوراما السياسية. وقال حول بعثة الأمم المتحدة لتقييم الفرصة في خليج غينيا ما خلاصته أن رئيس جمهورية بنين يوني يايي ناشد المجتمع الدولي للمساعدة في مكافحة القرصنة في بلاده وفي أنحاء خليج غينيا في تموز / يوليو 2011 وقد تم تضمين هذا الطلب في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. في وقت لاحق يوم 19 تشرين الأول / أكتوبر خلال مناقشة مفتوحة للقرصنة في خليج غينيا عقدتها نيجيريا بشأن مسألة السلام والأمن في أفريقيا في مجلس الأمن: أكد الأمين العام بصفته رئيس مجلس الأمن، عزمه على إيفاد بعثة تقييم إلى المنطقة، وناشد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للعمل معاً لوضع استراتيجية إقليمية شاملة ومتكاملة لمكافحة القرصنة في خليج غينيا. بحث تقرير اللجنة نطاق التهديد مشيراً إلى أنه تم إنتاج أكثر من 5 ملايين برميل من النفط يومياً في المنطقة وكان هذا بالإضافة إلى حقيقة أن المنطقة قدمت أكثر من ثلاثة أرباع إمدادات العالم من الكاكاو، إلى جانب الثروات المعدنية الوفيرة وشكلت هذه الثروات والاعتبارات السياسية الأخرى للأسف الزيادة في تلك الحوادث التي لا توجد دولة في المنطقة يمكن أن تواجهها منفردة. وأخذ التقرير علماً في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الحكومة النيجيرية لمساعدة جمهورية بنين المجاورة. وأشار إلى بعض عدّة توصيات لمكافحة القرصنة في المنطقة.

58. وقد صرّح أثناء تصويره التداوير التي اعتمدها نيجيريا لمكافحة هذا الخطر، بأنها شملت؛ دعماً من مركز تنسيق الإنقاذ البحري الإقليمي؛ من مبادرات التوعية البحرية، وتنفيذ وتتبع طويل المدى للسفن، وإنشاء الإطار القانوني الذي يحدد الاعتداء / التجريم، وشرح اختصاص وطبيعة ونطاق العقوبة، والتعاون مع القطاع الخاص لشراء قوارب؛ بالتعاون مع هيئات ذات صلة دون الإقليمية، تبادل التمويل، المعلومات وهلم جرا.

59. اختتم عضو الفريق عرضه بالإعراب عن قلقه الشديد بشأن التحديات التي تشكلها القرصنة والسطو المسلح في البحر على ساحل غرب أفريقيا كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم. وكان هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لمعالجة هذه المشكلة. كانت قناعاته بأنه أولاً كانت هناك حاجة لتشكيل حكومة شراء قوية يدعمها القطاع الخاص ذو الصلة بمشروع تخليص مياهنا من القرصنة والسطو المسلح. كما يجب معالجة مشاكل الفقر وعدم الاستقرار الغذائي، التلاعب السياسي وتزايد حركات التمرد، فضلاً عن التوزيع غير العادل للموارد الوطنية في محاولة للقضاء على الأسباب الجذرية للإجرام في مياهنا. وأخيراً، هناك حاجة للتعاون بين الأجهزة الأمنية والقوات على ساحل غرب أفريقيا، ومن الضروري أيضاً التعاون لضمان الحصول على المعلومات الاستخباراتية والبيانات ذات الصلة. وأعرب عن تفاؤله بأن تلك الجهود لا بد أن تقطع شوطاً طويلاً في معالجة المشكلة والحد بشكل كبير من استمرار الجرائم الحالية في مياه غرب أفريقيا.

60. بعد العروض التي قدمها المشاركون، أدلت الوفود من إندونيسيا وكينيا وتايلاند وتنزانيا وماليزيا وسريلانكا والمملكة العربية السعودية، وغانا، وجمهورية الصين الشعبية والهند وجمهورية كوريا ببياناتها. ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذه البيانات في المحضر الحرفي لمناقشات الدورة الواحدة و الخمسون المتاحة في صفحات 173-187 على الرابط :

www.aalco.int

ج. خلاصة اجتماع الخبراء القانونيين بمناسبة الذكرى الـ 30 لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي عُقد في مقر ألكو في الـ 5 من آذار / مارس 2013

مقدمة

61. وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1982 إطاراً شاملاً لتنفيذ جميع الأنشطة في المحيطات والبحار ضمنه. أُنمت في كانون الأول / ديسمبر 2012 30 عاماً على وجودها. إن هذه المعاهدة في الواقع هي أساس متين - وثيقة دائمة توفر النظام والاستقرار والقدرة على التنبؤ والأمن - وكلها تركز على سيادة القانون. في حين أنها تعمل يومياً للمساهمة في تحقيق السلام والأمن الدوليين، وضمان الاستخدام المنصف والفعال لموارد المحيطات، والاتفاقية أيضاً أداة هامة لتحقيق التنمية الدائمة. وحتى الآن، لا تزال المحيطات تواجه العديد من التحديات - كالتلوث، والتحمض، والإفراط في استغلال الموارد والقرصنة والنزاعات الحدودية البحرية.

62. رأت الحكومة الهندية أنه من أجل معالجة بعض الأمور المذكورة أعلاه وحسب تفويض الدول الأعضاء في ألكو وشعبة الشؤون القانونية والمعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية، من المناسب عقد اجتماع مشترك للخبراء القانونيين بمناسبة الذكرى الـ 30 لوضع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار و ليوم واحد يوم الثلاثاء، الموافق 5 آذار / مارس 2013، في نيودلهي. وسيكون الهدف من اجتماع الخبراء القانونيين تحليل إنجازات اتفاقية قانون البحار والتفكير حول القضايا والتحديات المستقبلية التي تواجه الاتفاقية.

63. حضر حوالي 100 مندوب الاجتماع، بما في ذلك ممثلين عن 21 دولة عضو في ألكو، 5 من غير الأعضاء من الأكاديميين و الطلبة البارزين من عدة جامعات. وقد تم نشر سجل شامل للاجتماع، وسوف يعمم في الدورة القادمة السنوية الثانية والخمسون⁴.

الجلسة الافتتاحية

64. بدأ الاجتماع في تمام الساعة 9:30 من صباح يوم 5 آذار / مارس 2013 مع ترحيب عريف الحفل بجميع الحاضرين في اجتماع الخبراء القانونيين لإحياء الذكرى الـ 30 لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بتنظيم مشترك من قبل ألكو وشعبة الشؤون القانونية والمعاهدات، ووزارة الشؤون الخارجية الهندية.

65. رحّب سعادة الأستاذ الدكتور رحمة محمد، الأمين العام لألكو بالحضور وبالدول الأعضاء ممثلي ألكو وشكر المتحدثين المرموقين في الدورة الأولى، السيد ب. سين، أحد المنشئين المؤسسين لألكو والأمين العام الأول؛ ضيف الشرف السيد بيناك رانجان تشاكرافارتي، وكيل شؤون الشرق في وزارة الشؤون الخارجية، الحكومة الهندية، السيد ستيفن ماثياس، مساعد الأمين العام للشؤون القانونية، الأمم المتحدة، والدكتور نيريو شادها، السكرتير المشترك، شعبة الشؤون القانونية والمعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية، الحكومة الهندية، لقبول الدعوة لإلقاء كلمة في الاجتماع.

66. أشار معالي الأستاذ الدكتور رحمة محمد إلى أن إنشاء ألكو في عام 1956 تزامن مع زيادة الوعي في القضايا المتعلقة بقانون البحار عقب إعلان الرئيس ترومان سلطة الولايات المتحدة القضائية على المساحات المغمورة المحاذية للساحل الغربي، و قرار محكمة العدل الدولية بالنسبة لحالة مصايد الأسماك الأنغلو نرويجية، ومطالبة إندونيسيا البحار الأرخيبيلية. وأشار أيضاً إلى أن سريلانكا والهند أحتلتا مسألة النظام في عرض البحار إلى ألكو في دورتها الأولى في نيودلهي. وأشار إلى الدور الحيوي الذي تقوم به ألكو والسيد ب. سين في تسهيل المشاركة الآسيوية الأفريقية في عملية التفاوض في اتفاقية قانون البحار بين عامي 1973 و 1982، والتي أعقبت اقتراح سفير مالطا لدى الأمم المتحدة أرفيد باردو، إلى الجمعية العامة للأمم بندا من جدول أعمال قانون البحار في شهر آب / أغسطس 1967. أشار الأستاذ الدكتور رحمة محمد أيضاً إلى الاجتماع النصف يومي الاستثنائي الذي عقد في الدورة السنوية الـ 51 لألكو في أبوجا، في حزيران / يونيو 2012 حول موضوع "الردود على القرصنة: التحديات القانونية الدولية"، خلال اجتماع مستشاري ألكو القانونيين في نيويورك في 5 تشرين الثاني / نوفمبر

⁴ وثيقة AALCO/EGM/VR/LAW OF THE SEA/5 آذار/ مارس 2013.

2012. تمحور توقع الأستاذ الدكتور رحمة محمد في أن عروض هذا اليوم من شأنها أن توفر نظرة واضحة على إنجازات اتفاقية قانون البحار لمدة 30 عاما من تاريخها، فضلاً عن التحديات التي ستواجهه في المستقبل.

67. هنأ الضيف الرئيسي السيد بيناك رانجان شاكرافارثي، وكيل وزارة الشؤون الخارجية لشؤون في حكومة الهند أمانة ألكو على تنظيم اجتماع الخبراء القانونيين وأعرب عن تقديره لشعبة الشؤون القانونية والمعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية لدعم هذه المبادرة.

68. علق السيد بيكان رانجان شاكرافارثي على طبيعة اتفاقية قانون البحار الأساسية وأهميتها لجميع جوانب إدارة المحيطات بينما أشار أيضاً لقبولها على نطاق عالمي تقريباً. وأقرّ بأهمية نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة ودور ألكو في تطوير مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة في حين لمس أيضاً أهمية الأحكام الواردة في اتفاقية قانون البحار المتعلقة بالعبور و التنقل الدولي رابطاً إياها بالتكافل، والأمن والازدهار الاقتصادي للأمم. وأشار أيضاً السيد شاكرافارثي إلى أن الفرص، والإتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، بالإضافة للأثر البيئي للأنشطة البشرية في المناطق الساحلية، مؤكداً التزام الهند بحماية الممرات البحرية، والحاجة لحماية المناطق الساحلية ورصد حالة المحيطات.

69. وأخيراً تطرق السيد شاكرافارثي إلى مفهوم الموارد المعدنية في قاع البحار التي تقع خارج حدود السلطة المحلية باعتبارها تراثاً مشتركاً للبشرية وفقاً للجزء الحادي عشر من اتفاقية قانون البحار، وصنّف الهند بأنها "مستثمر رائد" للتعدين في قاع البحار. واختتم حديثه معرباً عن أمله بتطوير اتفاقية قانون البحار التي لها تأثير معياري على القانون الدولي، وبجهود ألكو لبناء القدرات في البلدان الآسيوية الأفريقية.

70. شكر الدكتور نيريو شادها، الوكيل المشترك و المستشار القانوني لوزارة الشؤون الخارجية في حكومة الهند ألكو لتنظيم الاجتماع وأعرب عن حماسة شعبة الشؤون القانونية والمعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية لكونها جزءاً من الحدث. وكرر أيضاً أن ألكو "كدستور للمحيطات والبحار" تشكل إحدى أهم الصكوك القانونية في القرن الـ 21.

71. كان التركيز الرئيسي لتصريحات الدكتور شادها على تهديدات لحالة المحيطات الصحية خارج حدود الولاية الوطنية. وأكد الدكتور شادها على أن الأهمية الحاسمة للتغييرات الدائمة الأجل في ولاية المحيطات يمكن أن يكون لها عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة. ذكر د. شادها أن الإفراط في صيد الأسماك، وممارسات الصيد المدمرة وغير القانونية، صيد الأسماك غير المبلغ عنه وغير المنظم والتهديدات الخطيرة للبحار وأشار إلى أهمية التنفيذ والامتثال للتدابير كالاتفاق بشأن التدابير التي تأخذها الدولة الميناء. وأشار الدكتور شادها أيضاً إلى الخطوة التاريخية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لحظر الصيد في أعماق البحار .

72. ذكر الدكتور شادها المناطق المحمية البحرية على أنها أداة إدارة النظم الإيكولوجية البحرية الهامة لتأمين الحماية من التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي البحري في حين يشكل التقييم البيولوجي - والبحث والمحاولة لتطوير المركبات الطبيعية - وأنشطة الهندسة الجيولوجية مثل المحيطات المفتوحة التخصيب بالحديد تهديدات جديدة لحالة المحيطات. ثم لفت الدكتور شادها الانتباه إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة ريو + 20 واتفاقية المحيطات. واختتم الدكتور شادها بالقول أنه لا بد أن يكون هناك زيادة في تدفق البيانات العلمية ونقل المعرفة إلى البلدان النامية لتحسين إدراكهم ومعرفتهم بالمحيطات واستخداماتها ونقاط ضعفها.

73. ذكر السيد ب. سين، الأمين العام السابق لألكو أنه لشرف عظيم أن يلقي كلمة في الذكرى السنوية الـ 30 لاتفاقية قانون البحار. ووصف مساهمة ألكو في اتفاقية قانون البحار بأنها ذات ثلاثة إطارات، المساعدة في مشاركة البلدان النامية في المفاوضات في المنطقة الأفريقية الآسيوية، وبناء توافق في الآراء بين الدول الأفريقية الآسيوية بشأن القضايا وتحقيق التفاهم مع دول أمريكا اللاتينية؛ و تطوير بعض المفاهيم، كالمناطق الاقتصادية الخاصة، والدول الأرخيبيلية، ونظام المضائق المستخدم للملاحة الدولية، والتي وجدت في نهاية المطاف قبول لدى المجتمع الدولي.

74. ثم وصف السيد سين الخلفية التاريخية لاتفاقية قانون البحار في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم بما في ذلك فشل لجنة الحقوقيين في عصبة الأمم وإنشاء لجنة القانون الدولي تم اعتبار قانون البحار أحد البنود ذات الأولوية. وأشار السيد سين أنه في عام 1969 عندما قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة أثير التساؤل عن كيفية إعداد البلدان المستقلة حديثاً في آسيا وأفريقيا أنفسهم للمشاركة في المناقشة والعمل التحضيرية للجنة قاع البحر. وقد دعت

للمساعدة في العمليات وأصبحت دورات اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية عملياً محفل تفاوضي بسيط للحصول على أفكار ومقترحات مختلفة. و ذكر بالتفصيل السيد سين أيضاً أن المقترحات التي انبثقت من المناقشات في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية قد تمت مناقشتها ووجدت قبولاً واسعاً، بما في ذلك المنطقة الاقتصادية وراء البحار الإقليمية، وحقوق الدول الأرخيلية، والنظام الخاص للمرور من المضائق ومصحة البلدان غير الساحلية.

75. ألقى السيد ستيفن ماتياس، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية في الأمم المتحدة الكلمة الافتتاحية ونقل تحيات السيدة باتريسيا أوبراي المستشارة القانونية للأمم المتحدة. وأقرّ السيد ماتياس بالعديد من الاشادات لمعلم اتفاقية قانون البحار. ثم أشار إلى دور ألكو في اتفاقية قانون البحار وكذلك إلى مساهمات و تنفيذ الدول الآسيوية والأفريقية والدبلوماسيين في قانون البحار.

76. تناول السيد ماتياس مسألة القرصنة، مؤكداً أن أحكام اتفاقية قانون البحار التي تشكل النظام القانوني بشأن القرصنة فضلاً عن التعليق على التقدم المحرز في مجال تنفيذ النظام والتدابير والمبادرات التي تتخذها الدول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ثم شرح دور النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي في التنمية المستدامة في حين حذر من تأثير الأنشطة البشرية على المحيطات. أشار السيد ماتياس أيضاً لمؤتمر ريو 20+، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66/288 بعنوان "المستقبل الذي نريده" والقرارين 67/78 المعنونين بـ "المحيطات وقانون البحار". ثم تطرق السيد ماتياس إلى التركيز الأممي على أهمية مصايد الأسماك الدائمة للأمن الغذائي والتنمية المستدامة والالتزامات المتجددة التي قُدمت في مؤتمر الأمم المتحدة عام 2012 بشأن التنمية المستدامة.

77. وتحدث السيد ماتياس أيضاً عن قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ("العملية المنتظمة")، وفقاً لتوصية مؤتمر القمة العالمي لعام 2002 للتنمية المستدامة، والفريق العامل المخصص للإشراف وتوجيه العملية المنتظمة، وفريق الخبراء، الذي يضم خمسة أعضاء من أفريقيا وأربعة من آسيا، لتنفيذ عمليات التقييم في إطار العملية المنتظمة. وأخيراً تطرق السيد ماتياس إلى اتفاق المحيطات، الذي من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية قانون البحار وغيرها من الصكوك ذات الصلة، وبرامج بناء القدرات، مثل برنامج زمالة مؤسسة الأمم المتحدة نيبون، الذي تعهّده الأمم المتحدة. واختتم السيد ماتياس كلمته بالإعراب عن أمله في أن اتفاقية قانون البحار من شأنها أن توفر أساساً لمواجهة التحديات التي تواجه الحماية والاستدامة في المستقبل، وعن ثقته بأن ألكو والدول الأعضاء فيها سيستمرون في لعب دور إيجابي في اتفاقية قانون البحار.

الجلسة الأولى: تسوية المنازعات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

78. أعرب الأستاذ الدكتور رحمة محمد، الأمين العام لألكو في الرئاسة عن سعادته بالإقبال الكبير للدورة وحضور ممثلين من أعضاء المنظمة والدول غير الأعضاء. ثم قدم معالي سفير أيسلندا إلى الهند غودموندور ايريكسون من خلال ذكر العديد من إنجازاته كعالم وقاضي سابق لمحكمة قانون البحار. ثم دعا سعادته غودموندور ايريكسون لتقديم عرضه.

79. بدأ سعادة السفير غودموندور ايريكسون من أيسلندا عرضه بالتحدث عن دوره الفريد من نوعه في جميع الفروع الثلاثة لاتفاقية قانون البحار، والاعتراف بشرعية وقضائية وأمانة العمل الذي قامت به شعبة الشؤون القانونية والمعاهدات والأستاذ الدكتور رحمة محمد، و لاحظ السفير ايريكسون أن ألكو أن دول العالم الثالث والعلماء بدؤوا يثبتون أنفسهم في مجال القانون الدولي من خلال مفاوضات اتفاقية قانون البحار، ولا سيما هاميلتون شيرلي أميراسينغ وتومي كوه.

80. أشار السفير ايريكسون غالباً إلى آلية تسوية المنازعات حسب اتفاقية قانون البحار. وأشار إلى مفاوضات "المنتدى خارج المنتدى" التي أدت إلى إنشاء طرف ثالث في نظام التحكيم على الرغم من المعارضة للنظرة المثالية للمفاوضين الرئيسيين. ثم وصف مشاكل التنسين والشكوك التي تواجهها في مراحلها الأولى بناء على الآراء التي وصفت المحكمة الدولية لقانون البحار بـ "المحكمة المستقلة" التي ستؤدي إلى "تجزئة" القانون الدولي، وكذلك بناء على العمل الذي قام به بنفسه بالإضافة للقضاة الآخرين في محكمة قانون البحار لتبديد هذه الفكرة.

81. استخدم السفير ايريكسون خليج البنغال كنقطة مركزية لأفكاره بخصوص وضع خمس نقاط لمحكمة قانون البحار. وكانت النقطة الأولى في رأيه القرار الأول الموضوعي من قبل المحكمة. وعلى الرغم من القضية الأولى للمحكمة، وقضية إم.في.سايبغا المقررة على أسس موضوعية اتخذ القرار حول نقطة محدودة جداً من القانون ولم يساهم كبيرة في جوهر فقه

قانون البحار حسب رأي السفير ايريكسون. وكانت النقطة الثانية أن المحكمة أخذت الفرصة لتقديم مساهمات لمضمون قانون البحار في مجال الإفراج الفوري عن السفن التي تثير تساؤلات قانونية خارج الموضوع المحدد، وأيضاً في مجال القانون البيئي في حالة تطوير أو إعادة التأكيد على مبدأ التزام الدول بالتشاور بشأن الأضرار البيئية العابرة للحدود. وكانت النقطة الثالثة حالة ترسيم حدود خليج البنغال، وهي أساس القانون الدولي وقانون البحار وتعد واحدة من أربعة وعشرين أو من الحالات التي تم البت بها بشأن ترسيم الحدود في أي اجتماع.

82. النقطة الرابعة التي أدلى بها السفير ايريكسون كانت أول قضية تعامل موضوعي مع الجرف القاري الذي يتجاوز الـ 200 ميل، وهو السؤال الذي نشأ في قضيتين أو ثلاث فقط حيث قال أن تلك المحاكم كانت إما غير معنية أو أنها اختارت عدم التعامل معه. وكانت النقطة الخامسة أن ترسيم حدود خليج البنغال كانت الحالة الأولى في آسيا، موفرة الأمل في أنه حتى المسائل الصعبة حول بحر الصين الجنوبي قد تجد طريقها يوماً ما إلى محكمة قانون البحار أو غيرها من المحاكم لتسوية التحكيم. اختتم ، السفير ايريكسون بأن محكمة قانون البحار عبارة عن تنسيق قابل جداً للاستمرار بهذا النوع من القضايا، وأعرب عن أمله في أن محكمة قانون البحار قادرة على تلبية تطلعات المخططين لألية تسوية منازعات اتفاقية قانون البحار.

83. ثم اختتم الأستاذ الدكتور رحمة محمد الدورة بعد السفير ايريكسون عن بعض تساؤلات الحضور بتوجيه الشكر للسفير ايريكسون على عرضه ولإسهاماته في أكو، ودعاه للمشاركة في فعاليات أكو المستقبلية.

الجلسة الثانية: حفظ وحماية البيئة البحرية: التحديات الراهنة

84. استقبل الأستاذ الدكتور رحمة محمد، الأمين العام لأكو في الرئاسة الحاضرين في الدورة الثانية لاجتماع الخبراء القانونيين وعرض موضوع النقاش. ثم قدم المحامي الدولي د. موريتاكا هاياشي (اليابان)، والباحث والمؤلف، والخبير البارز في تأثيرات النشاط البشرية على المحيطات في العالم قبل 40 عاماً من عرضه.

85. بدأ الدكتور موريتاكا هاياشي من اليابان عرضه بتوجيه الشكر إلى شعبة الشؤون القانونية والمعاهدات بوزارة الشؤون الخارجية والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية على تنظيم الاجتماع وعلى تقديم الفرصة له لإلقاء كلمته. وصرح الدكتور هاياشي أن عرضه سيركز على الوضع القانوني للموارد الجينية البحرية، إحداهن المحميات البحرية، وتقييم الأثر البيئي.

86. وصف الدكتور هاياشي انقسام مواقف الحكومات بشكل حاد بين أولئك الذين يعتبرون أنهم منظمون بواسطة الجزء السابع من اتفاقية قانون البحار المتعلقة بعرض البحار، وأولئك الذين يؤكدون أنهم يخضعون للجزء الحادي عشر المتعلق بـ"المنطقة" بالاسم في المنطقة الأبعد من قاع البحر الواقع تحت السلطة المحلية. و وفقاً للمنشئ فإن الموارد البحرية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية هي موارد حية، وبالتالي تقع في عرض البحار في حين وفقاً لهذا الأخير، تقع الموارد الجينية المذكورة في المنطقة، و توضح اتفاقية قانون البحار أن المنطقة ذاتها تراثاً مشتركاً للبشرية. لحل هذا المأزق، اقترح نهجاً ثالثاً للتركيز على التدابير العملية لتعزيز الحماية والاستعمال المستدام للموارد الجينية البحرية، كتسهيل الوصول إلى العينات التي تم جمعها وتقسيم المنافع بطريقة عادلة ومنصفة. وذكر الدكتور هاياشي أيضاً أن المخاوف التي أعرب عنها من خلال وجهة النظر الثالثة بأن النظام القانوني الجديد لتقاسم المنافع الموارد الجينية البحرية من شأنه أن يعوق البحث والتطوير و أن أكبر قدر من فوائد هذه الموارد يأتي من توافر المنتجات التي يتم صنعها ومن مساهمات هذه المنتجات في الصحة، والأمن الغذائي العام وأيضاً العلوم.

87. تحدث الدكتور هاياشي أيضاً عن القضية الثانية الرئيسية "أدوات الإدارة المعنية بالمنطقة، ومناطق المحميات البحرية بشكل خاص، والتي تعتبر أدوات فعالة في الحماية والاستعمال المستدام ليس فقط للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة تحت السلطة المحلية وإنما أيضاً خارجها. وفيما يتعلق بالأساس القانوني للمحميات البحرية في المناطق الواقعة خارج حدود السلطة المحلية، ذكر الدكتور هاياشي أنه لم يتم التطرق للمحميات البحرية في اتفاقية قانون البحار، ولكن أن الاتفاقية تفرض على جميع الدول التزاماً عاماً لحماية وصون البيئة البحرية.

88. أشار الدكتور هاياشي أنه فيما يتعلق بتقييم الأثر البيئي، أن اتفاقية قانون البحار في المادة 204 تفرض على الدول التزام عام للمراقبة المنتظمة والتقييم والإبلاغ عن المخاطر أو الآثار المترتبة على تلوث البيئة البحرية. أكد الدكتور هاياشي أيضاً

على الآراء المتباينة في ما يخص الفريق العامل على أهمية تقييم الأثر البيئي وكذلك المسار المستقبلي لعمل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي الختام، أوصى الدكتور هاياشي فريق العمل بجميع القضايا الجوهرية حتى يتم الانتهاء من المفاوضات للتوصل إلى توافق في الآراء قبل أن أخذ القرار المتاح بصك دولي.

89. وتم تقديم الدكتور لوثر رانجيرجي من جامعة جنوب آسيا من قبل الأستاذ الدكتور رحمة محمد، وتحدث بالتفصيل عن موضوعه "القضايا التي تهم البلدان النامية بموجب بروتوكول ناغويا". و لخص الدكتور رينجيرجي العناصر الرئيسية لبروتوكول ناغويا؛ البروتوكول التكميلي لناغويا - كوالا لامبور بموضع الجهوزية و المسؤولية عن السلامة البيولوجية في بروتوكول قرطاجنة والجبر التعويضي في بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية بالإضافة لبروتوكول ناغويا بشأن الوصول وتقاسم المنافع، وأشار إلى الاعتماد التاريخي لكلا البروتوكولين.

90. أشار الدكتور رينجيرجي أن تقاسم المنافع كان معاهدة خطيرة ثم تحدث الدكتور رينجيرجي حول تقاسم المنافع وعن شعور البلدان الموقعة عن وجوب وجود أحكام أقوى تخص تقاسم المنافع في بروتوكول ناغويا. وأشار أيضا إلى أن وصاية اتفاقية التنوع البيولوجي المنصوص عليها في المادة 14 تتناول الحصول على الموارد الجينية فقط حيث تم استخدام كلمة "الوصول" إلى الموارد الجينية واستخدامها ليس "الحصول وتقاسم المنافع". وأشار إلى أن نطاق 'الاستخدام' محدود وأن النطاق الجغرافي كان واضحا ويشمل المناطق داخل حدود الولاية المحلية. تطرق الدكتور رينجيرجي أيضا إلى تأثير عدد من إجراءات المعاهدات و إلى كيفية التفاوض على المعاهدة. وشمل ذلك المعاهدة الدولية للموارد النباتية الوراثة للأغذية والزراعة والاتفاقية الدولية لحماية الأصناف الجديدة من النباتات، واتفاقية قانون البحار، ونظام معاهدة القطب الجنوبي، و منظمة الصحة العالمية التي تبحث في مسببات الأمراض.

91. يصف بروتوكول ناغويا علاقته بالصكوك الدولية القائمة. أولاً بأن المادة 4 تقول بوضوح أن بروتوكول ناغويا لن يؤثر على حقوق والتزامات المعاهدات الأخرى. ثانياً لن يكون هناك أي تدرج في الصكوك الدولية. ثالثاً أنه لن يقيد أيدي البلدان التي لديها مناطق متخصصة جديدة عن تقاسم المنافع. و يظن د. رينجيرجي أن واحداً من أسباب تقاسم المنافع التي يتم إضعافها كان ذلك أن البلدان المتقدمة يمكن أن تتابع أكثر معاهدات الوصول للبلدان النامية التي تشكل العدد الأكبر من البلدان العديدة. كما تتناول مسألة أن بروتوكول تقاسم المنافع لن يكون إلا أداة للتنفيذ للحصول وتقاسم منافع أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي هو انعكاس لتفضيل البلدان وجود أنظمة قطاعية في مختلف المجالات. وذهب إلى القول بأن المرونة التي يفرضها البروتوكول هي ضعف وقوة في نفس الوقت.

92. ثم أشار الدكتور رينجيرجي لمزايا بروتوكول تقاسم المنافع، و يقينه القانوني فيما يتعلق بالحصول وتقاسم المنافع وحرية العمل الواسعة للقوانين الوطنية. وختم كلمته موصياً ألكو بأن تتخذ بند في جدول الأعمال وتدرس كيفية النظر في بروتوكول تقاسم المنافع ليس فقط للمناطق الواقعة داخل حدود الولاية الوطنية، ولكن أيضاً للمناطق الخاضعة لنظم وعمليات المعاهدات الدولية الأخرى.

93. ثم دعا الأستاذ الدكتور رحمة محمد لنهاية هذه الدورة. كتبت ورقة خلال فترة الاستراحة بين الجلسات، من قبل دروي س. لي الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة بيل لدراسات الغابات والبيئة } و وُرعت على المشاركين: بعنوان "الموارد الجينية والبلدان النامية: الوصول وتقاسم المنافع بموجب بروتوكول ناغويا" تحدث د. لي في الورقة، عن مسائل ما إذا كان بروتوكول ناغويا مفيداً في إدارة البلد للحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، وزيادة الوعي و زيادة الفائدة من البروتوكول، وإعداد السياسات والقواعد واللوائح للاستخدامات المختلفة للموارد الوراثية.

الجلسة الثالثة: قضايا تتعلق بالأمن القرصنة والبحرية

94. رحب السيد ناريندر سينغ، الأمين العام للجمعية الهندية للقانون الدولي، في الرئاسة بالمشاركين في الدورة الثالثة لاجتماع الموظفين القانونيين، وعرض لوحة تتكون من السيد تيس توماس، من جامعة سنغافورة الوطنية، داتو زولكيفلي عدنان من وزارة الشؤون الخارجية في ماليزيا، والدكتور سونيل أغاروال من الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني، والسيد راجيف واليا، منسق البرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيودلهي.

95. قدم وكرر السيد راجيف واليا، منسق البرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيودلهي مهمة و أنشطة المكتب، ولا سيما فيما يتعلق بالجريمة المنظمة الدولية ويتضمن ذلك أنشطة مكافحة الإرهاب، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة القرصنة.

96. مع إقرار التكلفة العالمية للقرصنة، وأبرز السيد واليا جهود المكتب بالاشتراك مع دول المنطقة في مجال مكافحة القرصنة قبالة سواحل شرق أفريقيا. وشملت الركائز الأربع لجهود المكتب في مجال مكافحة القرصنة دعم للشرطة المحلية، وتقديم الدعم لخفر السواحل والمدعين العامين، وتقديم الدعم للمشروعين، ودعم البلدان نفسها على شكل تمويل للجهود المبذولة لملاحقة القرصنة. وأبرز السيد واليا أيضا التدابير الإجرائية واللوجستية التي يقوم بها المكتب ولا سيما في محاولة إعادة القرصنة إلى أوطانهم.

97. ركزت محاضرة الدكتور سونيل أغاروال على مشروعية نقل المدافع على متن السفن. وأكد الدكتور أغاروال أن الأمر متروك لكل دولة على حدة لوضع تشريعات بشأن المسائل المتصلة بأفراد الأمن المسلحين المأجورين وفق عقود خاصة وأن السفن يجب أن تمتثل للوائح الدولة الساحلية / المنفذ التي ندخل مياها. كما سلط الضوء على أحكام الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر التي تم تطويرها لاحقا لتصبح رمز منشآت الأمن الدولية للسفن والمرافئ، وكذلك وثيقة مونترال بشأن الالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة والممارسات الدولية الجيدة ذات الصلة بالعمليات العسكرية الخاصة وشركات الأمن أثناء النزاعات المسلحة ومدونة السلوك الدولية لمقدمي الأمن الخاصين.

98. ناقش الدكتور أغاروال بعد ذلك الحالة مع وكيل شؤون الشرق في وزارة الشؤون الخارجية وانريكا بكسي واستنتج ما مفاده أنه خلال وقوع الحادث في المياه الدولية، مارست المحاكم الهندية السلطة القضائية بشكل خاطئ في هذه المسألة. أشار إلى أن لجنة سلامة المنظمة البحرية الدولية قد استبعدت سامحة للبحارة باستخدام الأسلحة وقد أصبح التدريب على حمل السلاح بشكل خاص للحراس الأمنيين أمر ذو شعبية كبيرة. واختتم الدكتور أغاروال عرضه بالقول أن المبادئ التوجيهية للمنظمة البحرية الدولية تهدف إلى تعزيز السلوك الآمن والقانوني في عرض البحر، وعدم تأييد أفراد الأمن المسلحين المأجورين من القطاع الخاص لأنها تعد انحراف عن أحكام اتفاقية قانون البحار، وهذا إقرار الهنود للسلطة، حيث أن محاولة إيطاليين من المارينز القتل في حالة وكيل شؤون الشرق في وزارة الشؤون الخارجية انريكا بكسي يسلط الضوء على مخاطر الحراس المسلحة، وتصرفات أصحاب العمل، وعلى أنه لا توجد حلول سهلة.

99. قد ركز عرض داتو زولكيفلي عدنان على الأمن البحري في مضيق ملقا. وكرر أولاً التزام ماليزيا بتنفيذ الاتفاقية منذ التصديق عليها في عام 1982 وقرار إحالة العديد من النزاعات الحدودية بين ماليزيا وبروناي واندونيسيا وسنغافورة وتايواند وفيتنام ودول أخرى في المنطقة إلى محكمة العدل الدولية.

100. ثم أبرز السيد داتو زولكيفلي عدنان على أهمية مضيق ملقا والحجم الهائل لحركة المرور البحرية في تلك المنطقة وأهمية الجهود في مجال مكافحة القرصنة على أمن المضيق وبالتالي على التجارة الدولية. ثم تحدث عن الجهود التي اتخذتها ماليزيا لمكافحة القرصنة؛ بما في ذلك إنشاء وكالة الإنفاذ البحرية الماليزية وتطوير قدرات الرصد لضمان مراقبة أفضل للأنشطة البحرية في المضيق. وأشار أيضا إلى الجهود التي تبذلها القوات البحرية الماليزية لدعم جهود مكافحة القرصنة قبالة الساحل الشرقي لأفريقيا وكذلك معارضة ماليزيا لممارسة واستخدام قوات الأمن المسلحة بعقود خاصة. واختتم كلمته مبرزاً الجهود المبذولة لتبسيط وترشيد الإجراءات الأمنية في الموانئ الماليزية.

101. تناولت السيدة تيسي توماس نظام القرصنة البحرية، موضحة المشاكل في النظام وفي نظام اتفاقية قانون البحار، وسلطت الضوء على التطور والتقدم الذي حدث في هذا النظام.

102. ولاحظت السيدة توماس أن الأسباب الرئيسية للقرصنة يمكن أن تكون الجغرافيا، الدول الساحلية غير الفعالة والتغيرات في تكنولوجيا الشحن، والآثار السلبية للقرصنة على التجارة الدولية والتنمية والأمن. وأشارت أيضا إلى أن القرصنة مشكلة معقدة، تتفاقم بفعل الطبيعة الغير متجانسة للدول. ثم أكدت السيدة توماس أن اتفاقية قانون البحار توفر الإطار القانوني المنطبق على مكافحة القرصنة بموجب القانون الدولي، وأنه يعكس القانون الدولي العرفي. ثم عدّدت الأحكام ذات الصلة باتفاقية قانون البحار، كالمواد 100-107، التي تعرّف القرصنة وتوفر سبل العودة المتاحة للدول لتجريمها ومكافحتها. وقد حددت السيدة توماس، بالنسبة للقيود المفروضة على نظام اتفاقية قانون البحار، النطاق الجغرافي للنظام الذي يقتصر على المناطق الواقعة

خارج حدود السلطة المحلية، والولاية القضائية للنظام العالمي كونها متساهلة وليست صارمة، والحق في الزيارة والاعتقال والمصادرة الذي يقتصر على السفن الحربية و تعرض لأسباب منطقية دون تعريف ما هو "منطقي" من القيود.

103. ومع ذلك، أكدت السيدة توماس أيضاً أن اتفاقية قانون البحار توفر إطاراً كافياً والمسألة الحاسمة هي التنفيذ. وسلطت الضوء على مختلف الصكوك الدولية والوطنية التي تعزز بتنفيذها الإطار الذي توفره اتفاقية قانون البحار. وأقرت جهود الهند لمكافحة القرصنة، بما في ذلك مشروع قانون 2012 لمكافحة القرصنة وإنشاء لجنة إدارة الأزمات الوزارية المشتركة، وغيرها. وذكرت السيدة توماس في التصدي للتحديات القانونية لمكافحة القرصنة، عدم الانسجام بين اختلافات أنظمة القرصنة الدولية والمحلية في إجراءات المحاكمة الجنائية وقواعد الإثبات في السلطات المختلفة، وعبء قضايا الملاحقة والسجن والعودة إلى الوطن على المدى الطويل والتعقيدات في النظم القانونية المعنية بالقرصنة والقيود. وفي الختام، رأت السيدة توماس أن نظام القرصنة يتقدم ولكن في اتجاهات عشوائية.

104. ودعا السيد ناريندر سينغ في وقت لاحق إلى إنهاء الجلسة بعد تلخيص النقاط البارزة من العروض التي قدمت من قبل المشاركين في الندوة.

الجلسة الرابعة: اتفاقية قانون البحار و ألكو

105. قدم الأستاذ الدكتور رحمة محمد، الأمين العام لألكو في الرئاسة الجلسة الختامية لاجتماع الخبراء القانونيين و قدم الأستاذ يوغيش تياجي ودعاه إلى المنصة.

106. بدأ الأستاذ يوغيش تياجي، عميد كلية الدراسات القانونية، جامعة جنوب آسيا، نيودلهي عرضه بالتعليق على النوعية الجيدة من العروض التقديمية. وذكر أيضاً أن اتفاقية قانون البحار ريشة على قبعة المجتمع القانوني الدولي، وليست مجرد ألكو. وقال أن العرض الذي قدمه سيركز على اتفاقية قانون البحار بوصفها عملية؛ كمنتج؛ كمعاهدة استثنائية؛ كثورة قانونية؛ كاستراتيجية تنموية؛ كاتجاه وكفشل و أشار مطمئناً إلى أن بذور النجاح تكمن في الفشل.

107. رسم الأستاذ تياجي اتفاقية قانون البحار كعملية كالحمل الطويل. لاحظ البروفيسور تياجي ، أن الاتفاقية كمنتج هي إحدى المعاهدات الـ 75،000 التي تم اعتمادها في القرن الـ 20. أكد البروفيسور تياجي أن اتفاقية قانون البحار كمعاهدة استثنائية، تمتلك مكانة خاصة كـ "ميثاق المحيطات" و لعدة أجهزة هامة مثل محكمة قانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار، وأنها التدوين الأشمل للقانون البحار. وأعلن الجانب الثوري من اتفاقية قانون البحار خلال إنشاء آلية تسوية المنازعات في محكمة قانون البحار، الأمر الذي جعل المعاهدة تضع القانون، و جعلها تمتلك آلية لتنفيذ هذا القانون، وكذلك آلية لتسوية المنازعات التي تنشأ عن تفسير وتطبيق القانون. و ظهر الجانب التنموي للخطة من اتفاقية قانون البحار واضعاً البذور المعيارية لمفهوم التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد والمحافظة على الموارد الحية في ذات الوقت. شرح الأستاذ تياجي أن الجانب الإعلامي من اتفاقية قانون البحار يكمن في حقيقة أنها لا تحدد وجهتها من خلال المفاوضات فقط، ولكن أيضاً بناءً على الثقة بالبلدان النامية التي لو أمكنها أن تنجح في جلسة قانون البحار فيمكنها أن تنجح أيضاً في جبهات أخرى في حال اتحادها معاً.

108. الفشل الكبير لاتفاقية قانون البحار، وفقاً للأستاذ تياجي، يكمن في اعتمادها بشكل مختلف كثيراً عما كان متصوراً في الأصل، ويرجع ذلك إلى تغيير النظام في الولايات المتحدة و الانهيار اللاحق في المفاوضات حيث تم التوصل إلى تسويات بشأن الجزء الحادي عشر من اتفاقية قانون البحار، "المنطقة" أو بعبارة أخرى "قلب الاتفاقية". ومع ذلك، فإن نجاح قانون اتفاقية قانون البحار في اعتماده لتدابير يمكن أن تجتذب البلدان النامية مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة، والحقوق السيادية للدول الساحلية. استذكر الأستاذ تياجي أن القوى الموجودة لم تكن مهتمة بالمفاوضات المفتوحة التي وصلت للعلن، التي كانت روح ووسيلة اتفاقية قانون البحار، على الرغم من التنازلات التي صرح بها في إعادة النهائية من الجزء الحادي عشر، و وصلت الولايات المتحدة تجنب إقرار اتفاقية قانون البحار. ومع ذلك، كانت إحدى النتائج المدهشة لتفاوض اتفاقية قانون البحار ظهور النهج العالمي الثالث للقانون الدولي، وقال الأستاذ تياجي أن الفضل يعود للسيد ب.سين و ألكو في نشأة النهج العالمي الثالث للقانون الدولي.

109. أوجز الأستاذ تياجيفيما يتعلق بمسألة كيفية المضي قدماً، عشرة اقتراحات، وهي: دراسة صعوبات الإقرار؛ معرفة معوقات التنفيذ؛ مقارنة التشريعات المحلية؛ ترتيب نسخ أفضل للممارسات، وتحديد القواعد العرفية للقانون الدولي؛ عدم التركيز على القضايا المركزية للدولة، وتحديد مناطق التعاون الدولي، وتطوير قانون الخبرة البحرية، واستكشاف الروابط بين الأنظمة؛ و، ووضع آلية إقليمية أو شبه إقليمية لتسوية المنازعات. وذلك أنهى الأستاذ تياجى عرضه.

110. وذكر الأستاذ الدكتور رحمة محمد، الأمين العام لآلكو في الرئاسة أنه قد علم اقتراحات السيد تياجى ودعا السيد اتش.بي.راجان، ضابط قانوني سابق لآلكو للتحدث إلى حشد الحضور.

111. شكر السيد اتش.بي.راجان الأمين العام لآلكو على دعوته للمشاركة في هذا الاجتماع في نفس المكان حيث بدأ مسيرته المهنية وحيث كان له شرف العمل مع السيد ب.سين وذكر أن البروفيسور تياجى قد تتبّع تاريخ قانون البحار، ولكنه خالفه في استنتاجه الذي يتعلق بالفشل الواضح لاتفاقية قانون البحار. حيث أكد السيد راجان أن التوصل للقرارات و الصيغ التوافقية يتم دائماً من خلال التفاهم بين الدول ذات السيادة بتشاورات المجموعة الرسمية وغير الرسمية والإقليمية و المجموعات ذات الاهتمام، وأنه من المهم أن يفهم العملية ككل وكذلك سلسلة الأحداث كاملة، وأن المسعى السياسي دوماً هو تدوين القواعد التي تحكم القضايا البحرية و أن الدول دوماً ستقدّم مصالحها الخاصة.

112. تناول السيد راجان انتقادات اتفاقية قانون البحار، و لم يسمح للأفراد و الجهات غير التابعة للدول بالمشاركة في عملية صنع القانون بنقل إنشاء العملية التشاورية غير الرسمية للأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار. تناول السيد راجان أيضاً البيان المعني بأن الولايات المتحدة ليست طرفاً في اتفاقية قانون البحار وصوتت ضدها بالقول أنه في حين لم يتم بعد الانضمام إلى الاتفاقية لأسباب محلية؛ الولايات المتحدة تؤيد بقوة المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية قانون البحار كما هو واضح في مشاركتها. وأشار السيد راجان أنه من دون جهود الولايات المتحدة لتشمل الدول الغربية الصناعية في اتفاقية قانون البحار لكان من الصعب تنفيذ هذه الاتفاقية، لأن هناك العديد من الأحكام المتعلقة بالتعدين في أعماق البحر، ونقل التكنولوجيا، والبيئة البحرية و عدد من المسائل العلمية والتقنية وغيرها حيث أن الكثير من المعرفة والمعلومات تقع على عاتق العالم الغربي. واختتم السيد راجان بالقول إن الاتفاقية هي إحدى أعظم الإنجازات في مجال التطوير التدريجي وتدوين القانون الدولي، وأن فرصة آلكو تنتظرها لاتخاذ دور قيادي مرة أخرى في تنفيذ بعض الأحكام الهامة التي بموجبها تعمل الدول الآسيوية والأفريقية من أجل أن تستفيد.

113. شكر الأستاذ الدكتور رحمة محمداً لاجان و جميع المشاركين الآخرين في اجتماع الخبراء القانونيين المشاركين ودعا لإنهاء الجلسة والاجتماع .

ثانياً. دور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المنفذة:

114. كان لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في 23 كانون الثاني / يناير 2013 165 طرفاً مشاركاً، منها 40 دولة هي الدول الأعضاء في آلكو⁵. و هذا يمثل تقدماً كبيراً نحو العالمية منذ بدء تنفيذ الاتفاقية في 16 تشرين الثاني / نوفمبر عام 1994، بعد سنة واحدة من إيداع الصك الستين للتصديق، عندما كان هناك 69 دولة مشاركة.

115. اعتُمد الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية قانون البحار في 28 تموز / يوليو عام 1994، ودخل حيز النفاذ في 28 تموز / يوليو 1996. وفيما يتعلق بوضع هذا الاتفاق، في 23 كانون الثاني / يناير 2013، كان هناك 144 طرفاً، منها 32 دولة هي الدول الأعضاء في آلكو⁶.

⁵ يوجد انضمام عالمي قريب لاتفاقية قانون البحار، 1982 من الولايات الأعضاء في آلكو. الدول الأعضاء في آلكو و الأطراف في اتفاقية قانون البحار هي: البحرين، بنغلاديش، بوتسوانا، بروني دار السلام، الكاميرون، الصين، قبرص، مصر، غامبيا، غانا، الهند، إندونيسيا، العراق، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، ماليزيا، موريشيوس، منغوليا، ميانمار، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، تايلند، واليمن. من أصل سبعة وأربعين من الدول الأعضاء سبع ولايات فقط، وهي الجمهورية الشعبية الديمقراطية الكورية، جمهورية إيران الإسلامية، الجمهورية العربية الليبية، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة ليست أطرافاً في اتفاقية قانون البحار. لمزيد من التفاصيل انظر: "جدول يلخص حالة الاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة، كما في 23 كانون الأول / يناير 2013"، متوفر على الموقع الإلكتروني:

116. اعتمد اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال، في 4 آب / أغسطس 1995 ووقعت عليها 59 دولة وتم تصديقها في 23 كانون الثاني / يناير 2013 من قبل 80 دولة، منها 14 من الدول الأعضاء في ألكو. ودخل الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من 11 كانون الأول / ديسمبر 2001 بعد الحصول على 30 تصديق أو الانضمام اللازمين⁷.

ثالثاً. حفل تقديم الجوائز الدوريتين الثلاثين و الحادية والثلاثين للجنة المعنية بحدود الجرف القاري

117. عقدت لجنة حدود الجرف القاري دورتيها الثلاثين والحادية والثلاثين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 30 تموز/يوليو 24- آب/أغسطس 2012 و 21 كانون الثاني / يناير - 8 آذار / مارس 2013 على التوالي. وبصرف النظر عن الأعمال المنجزة في الجلسات العامة، شرعت اللجنة أيضاً بالفحص الفني للطلبات المقدمة من الدول الساحلية وفقاً للمادة 76 من اتفاقية قانون البحار، 1982.

أ. الدورة الثلاثين للجنة حدود الجرف القاري

118. عقدت لجنة حدود الجرف القاري دورتها الثلاثين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 30 تموز/يوليو حتى 24 آب/أغسطس 2012⁸ وخصصت الفترة من 13 آب/أغسطس حتى 24 آب/أغسطس 2012 للفحص التقني للطلبات المقدمة في شعبة أنظمة المعلومات الجغرافية في القسم⁹.

119. كانت هذه هي الدورة الأولى للجنة بعد انتخاب 20 عضواً للجنة في الاجتماع الثاني والعشرين للدول الأطراف المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 بشأن قانون البحار، في الفترة من 04 حتى 11 حزيران/يونيو 2012. تم تأجيل انتخاب العضو الواحد والعشرين المتبقي من اللجنة بناء على طلب من مجموعة دول أوروبا الشرقية خلال هذا الاجتماع، من أجل السماح لترشيحات إضافية من تلك المجموعة. من المقرر عقد اجتماع آخر للدول الأطراف في الاتفاقية قبل نهاية عام 2012 بهدف ملء ذلك الشاغر.

120. في بداية دورتها الثلاثين، انتخبت اللجنة مسؤوليها- لورانس فولاجيمي أوسيكاً رئيساً، وغالو كاريرا، وجورج جاوشيفيلي، ويونغ آن بارك والترار رويست. نواباً للرئيس تم انتخاب جميع أعضاء المكتب لمدة سنتين ونصف السنة. عيّنت اللجنة أيضاً أعضاء الهيئات الفرعية.

121. اتخذت اللجنة قرارات هامة للمضي قدماً في فحص الطلبات ودعم طلب الاجتماع الحادي والعشرين للدول الأطراف (اس بي ال او اس/ 229 الفقرة 1) والجدير بالذكر، أنها قررت عقد، ثلاث جلسات في عام 2013 على مدى سبعة أسابيع (أي ما مجموعه 21 أسبوعاً من الاجتماعات). سيتم تخصيص أربعة من هذه الأسابيع الـ 21 للجلسات العامة، بعد موافقة الجمعية العامة. سيتم عقد الدورة الحادية والثلاثين من 21 كانون الأول/يناير حتى 8 آذار/مارس عام 2013 (على أن يتم عقد الأجزاء العامة من 28 يناير حتى 1 شباط/فبراير ومن 25 شباط/فبراير حتى آذار/مارس 2013. وسوف تعقد الدورة الثانية والثلاثين من 15 تموز/يوليو حتى 30 آب/أغسطس عام 2013 (الأجزاء العامة من 12 إلى 16 و26-30 آب/أغسطس). و ستعقد الدورة الثالثة والثلاثين من 7 تشرين الأول/أكتوبر حتى 22 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2013، مع عدم وجود خطط للجلسات العامة.

⁶ وأعضاء ألكو الذين صدقوا على الاتفاقية هم: بنغلاديش، بوتسوانا، بروني دار السلام، الكاميرون، الصين، قبرص، الهند، اندونيسيا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، ماليزيا، موريشيوس، منغوليا، ميانمار، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة وتايلاند. المرجع نفسه.

⁷ والدول الأعضاء في ألكو وأطراف في اتفاق الأرصد السميكية المتداخلة المناطق هي: بنغلاديش، قبرص، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، اليابان، كينيا، موريشيوس، نيجيريا، عمان، جمهورية كوريا، السنغال، جنوب أفريقيا وسري لانكا. الدول الأعضاء في ألكو الموقعة على هذا الاتفاق هي: بنغلاديش، مصر، اندونيسيا، باكستان، وأوغندا. المرجع نفسه.

⁸ المعلومات المذكورة هنا من البيانات الصحفية للأمم المتحدة "لجنة حدود الجرف القاري اختتمت دورته الثلاثين" البحار/1982، في 30 آب / أغسطس 2012.

⁹ انظر CLCS/74، الفقرة 61

122. قررت اللجنة أيضا إنشاء أربع لجان فرعية جديدة من أجل الطلبات المقدمة من الأرجنتين، غانا، أيسلندا في منطقة حوض ايجر وفي الأجزاء الغربية والجنوبية من ريكجانس ريدج، والدنمارك في المنطقة الشمالية من جزر فارو وتعيين أعضاء هذه اللجان. يوجد الآن ستة لجان فرعية تعمل في النظر بالتقديمات. جنبا إلى جنب مع اللجان الفرعية المحددة سابقاً، أي تلك التي تدرس الطلبات المقدمة من أوروغواي وجزر كوك فيما يتعلق هضبة مانيهيكي، عقدت اللجان الفرعية الاجتماعات خلال الدورة الثلاثين. انتخب الجدد مسؤوليهم وشرعوا في فحص في التقارير المقدمة. عقد واحد منهم أول اجتماع فعلي له مع وفد من الدولة المقدّمة.

123. خلال الجزء الجلسة العامة للدورة الثلاثين، قدمت جمهورية تنزانيا المتحدة عرضاً عن طلبها الأخير المقدم في يناير كانون الثاني 2012. بناء على طلبها، قدمت الأرجنتين أيضا عرضاً عن طلبها إلى اللجنة، لصالح من الأعضاء المنتخبين حديثاً للجنة. وتجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين قدمت تقريرها في نيسان أبريل 2009 و قدمته للمرة الأولى في 26 آب 2009، خلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة¹⁰.

ب-الدورة الحادية والثلاثين للجنة حدود الجرف القاري

124. عقدت لجنة حدود الجرف القاري الدورة الحادية والثلاثين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 21 كانون الأول / يناير حتى 8 آذار / مارس 2013¹¹ وشملت الدورة الحادية والثلاثين أسبوعين من الجلسات العامة وخصصت خمسة أسابيع فحص التقارير من الناحية التقنية في مختبرات نظم المعلومات الجغرافية وغيره من المرافق التقنية في القسم.

125. تم تسليم ثلاثة عروض خلال الجلسات العامة لتلك الدورة: قدمت أيسلندا عرضاً بشأن تقريرها فيما يتعلق منطقة حوض ايجر باسين وفي الأجزاء الغربية والجنوبية من ريكجانس ريدج و قدمت الدنمارك عرضاً ثانياً بشأن تقريرها الجزئي في المنطقة المحرز والجابون عرضاً فيما يتعلق تقديمه؛ الشمال من جزر فارو.

126. أيضا خلال الدورة الحادية والثلاثين، واصلت اللجان الفرعية الست القائمة فحص الطلبات وعقد اجتماعات مع وفود من الدول المقدمة. التقارير الستة التي يجري الآن النظر بنشاط هي تلك التي أدلى بها أوروغواي، جزر كوك بشأن مانيهيكي هضبة، الأرجنتين، غانا، أيسلندا فيما يتعلق منطقة حوض Ægir وفي الأجزاء الغربية والجنوبية من ريكجانس ريدج، والجزئي تقديم الدنمارك في المنطقة الشمالية من جزر فارو.

127. تم الآن شغل شواغر اللجنة المتبقية بعد انتخاب السيد شيمون شينوفيتش (بولندا) في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 بشأن قانون البحار الذي عقد في 19 كانون الأول / يناير 2012. وقد تم تعيينه في الدورة الحادية والثلاثين عضواً في اللجان الفرعية المنشأة للنظر في التقديمات المذكورة أعلاه من أوروغواي والدنمارك. وقد انعكست تفاصيل الدورة الحادية والثلاثين في بيان لرئيس اللجنة عن التقدم المحرز في أعمال اللجنة، الذي صدر في وثيقة لجنة حدود الجرف القاري/78.

128. سوف تعقد الدورة الثانية والثلاثين من 15 تموز / يوليو - 30 آب / أغسطس عام 2013 (الجلسات العامة من 12 إلى 16 و26-30 آب / أغسطس). سوف تعقد الدورة الثالثة والثلاثين من 7 تشرين الأول / أكتوبر - 22 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2013، مع عدم وجود خطط للجلسات العامة.

رابعاً. الدورة الثامنة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار (9 إلى 27 حزيران / يونيو 2012، كينغستون، جامايكا)

129. وعُقدت الدورة الثامنة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار في الفترة من 09-27 تموز / يوليو 2012 في مقرها في كينغستون، جامايكا¹². وانتُخب السيد ميلان جي. أن. ميتارباهان من موريشيوس رئيس مجلس الدورة الـ 18 انتُخبت الدورة أيضا السيد نبي أودونتون أميناً عاماً لأربع سنوات أخرى.

¹⁰ انظر CLCS/64 الفقرات 77-72

¹¹ المعلومات المذكورة هنا من البيانات الصحفية للأمم المتحدة "واختتم لجنة حدود الجرف القاري الدورة الثلاثين" البحار/1987 في 15 آذار / مارس 2013.

130. اعتماد اللوائح المتعلقة بالتنقيب عن قشور الحديد والمنغنيز الغنية بالكوبالت: كان أبرز ما في الاجتماع اعتماد اللوائح المتعلقة بالتنقيب عن قشور الحديد والمنغنيز الغنية بالكوبالت في منطقة (ISBA/18/C/L.3) من قبل المجلس المنعقد يوم 26 تموز / يوليو والتي وافقت عليها الجمعية في اليوم التالي. اللوائح التنفيذية، التي تصبح نافذة المفعول فوراً، هي المجموعة الثالثة المنبثقة عن السلطة في سعيها لوضع مدونة التعدين للسيطرة على التعدين في قاع البحار وباطن الأرض خارج حدود السلطة المحلية. استغرقت مداورات اللوائح ثلاث دورات منذ عام 2010. لم يكن هناك بحلول نهاية الدورة السابعة عشرة في عام 2011 سوى عدد قليل من القضايا المتعلقة بالتعامل مع تصديق رعاية المساحة الإجمالية التي يغطيها الطلب، ورسوم معالجة أحد التطبيقات، ومساحة القطاع، والتنازل عن الحق. بعد الكثير من النقاشات في هذه الدورة، تم التوصل إلى حل وسط بشأن القضايا المتبقية المتعلقة بحجم كتلة قشرة الكوبالت في المادة 12، والمادة 21 التي تتعامل مع رسوم طلب المقاول. كما وافقت أيضاً على حجم المساحة المخصصة التي سيتم التنازل عنها من قبل المقاول خلال عقد الاستكشاف.

131. هذا النص مكوّن من 10 أجزاء، مع 44 مادة وأربعة مرفقات تحدد القواعد القانونية التي يجب أن يتبناها مقاولين قاع البحر في أي عمل مستقبلي لتحديد وتقييم ودائع القشور. الجزء الأول يقدم استعمال المصطلحات ونطاق اللوائح، في حين يشرح الجزء الثاني كيف يجري التنقيب وفقاً للاتفاقية، وكذلك عملية الإخطار والإبلاغ بين المنقبين والسلطة، وحماية وصون البيئة البحرية أثناء التنقيب.

132. وترد الأحكام العامة ومحتوى طلبات الموافقة على خطط عمل للاستكشاف في شكل عقود في الجزء الثالث. يجب ألا تتجاوز والمساحة الإجمالية التي يغطيها الطلب 200 كتلة قشرة من الكوبالت مرتبة في مجموعتين متساويتين في القيمة التجارية المقدرة، وبمساحة لا تزيد عن 550 كيلومتراً بـ550 كيلومتراً. تحدد رسوم لتجهيز خطة عمل الاستكشاف بـ500000 دولار أميركي أو ما يعادلها بعملة قابلة للتحويل بحرية.

133. تم إقرار أحكام الجزء الرابع من النص بعد الموافقة على خطة عمل للاستكشاف من قبل المجلس، و يجب أن يتم إعداد هذه الخطة على شكل عقد بين السلطة ومقدم الطلب. ويتضمن الجزء الخامس أحكام لحماية وللحفاظ على البيئة البحرية وخطوط الأساس والرصد البيئي، وعملية للإبلاغ عن الحوادث البحرية للأمين العام، وحقوق الدول الساحلية، فضلاً عن معاملة الآثار البشرية والأشياء والمواقع من الطابع الأثري أو التاريخي.

134. الجزء السادس يحافظ على البيانات الشخصية والمعلومات المقدمة من المقاولين، وكذلك إجراءات ضمان السرية. الأجزاء المتبقية من النص تتضمن الإجراءات العامة المتعلقة بالإشعارات، وتسوية المنازعات، ومعاملة الموارد الأخرى غير موارد قشور الكوبالت، وعملية مراجعة العقد.

135. انتخابات أعضاء المجلس: في يوم 27 تموز / يوليو انتخبت الجمعية 20 عضواً للمجلس لمدة أربع - سنوات من-2013 و 2017. إن أعضاء المجلس هم من خمسة مجموعات من الدول الأعضاء في الهيئة. أربعة من هذه لها مصالح خاصة في جوانب التعدين في قاع البحار والخامسة هي مجموعة اختيرت لضمان التوازن الجغرافي العادل في المجلس ككل. تخصيص المقاعد المتفق عليها في المجلس هي 10 مقاعد للمجموعة الأفريقية، و 9 مقاعد للمجموعة الآسيوية، 8 مقاعد لدول أوروبا الغربية ودول أخرى، و 7 مقاعد لمجموعة دول أمريكا اللاتينية و 3 مقاعد لمجموعة دول أوروبا الشرقية. من المفهوم أنه منذ أن العدد الكلي للمقاعد المخصصة وفقاً لهذه الصيغة هو 37، وفقاً للتفاهم الذي حصل عام 1996 (ISBA/A/L.8)، فإن كل مجموعة إقليمية ما عدا مجموعة دول أوروبا الشرقية ستتحلى عن مقعد في التناوب. والمجموعة الإقليمية التي تتنازل عن مقعد لها الحق في تعيين عضو في تلك المجموعة للمشاركة في مداورات المجلس دون أن يكون له حق التصويت خلال فترة المجموعة الإقليمية التي تتنازل عن المقعد. أعضاء المجلس المنتخب في هذه الدورة تبدأ بفترة أربع سنوات اعتباراً من 1 كانون الثاني / يناير عام 2013، تبعاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المجموعات الإقليمية والفائدة.

136. المجموعة (أ) (الدول التي من بين أكبر المستهلكين أو مستوردة صافية للمعادن التي يمكن جنيها من التعدين في قاع البحار): الصين، اليابان المجموعة(ب)(الدول التي لديها أكبر استثمار في التعدين في قاع البحار): المجموعة الهندية المجموعة(ت)(الدول التي تشكل مصدر أساسية للمعادن الموجودة في قاع البحر البحار): كندا، جنوب أفريقيا المجموعة (ث)

¹² المعلومات المذكورة هنا من: "سلطة قاع البحار تختتم الدورة الثامنة عشرة في كينغستون، سلطة قاع البحار الإصدار الدولي للصحافة، SB/18/17 في 27 تموز / يوليو 2012.

(الدول النامية التي تمثل مصالح خاصة، بما في ذلك الدول تلك ذات الكثافة السكانية العالية، و مغلقة الأراضي أو المتضررة جغرافياً، والجزر، المستوردة الرئيسية للمعادن، أو المنتجين المحتملين، و الأقل نمواً: بنغلادش، البرازيل، أوغندا المجموعة (اي)18)الولايات التي تعكس مبدأ التمثيل الجغرافي، فضلاً عن التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية): الأرجنتين، جمهورية التشيك، غيانا، كينيا، موزمبيق، ناميبيا، هولندا بولندا، السنغال، إسبانيا، ترينيداد وتوباغو، والمملكة المتحدة.

137. تم انتخاب إسبانيا لفترة أربعة أعوام مع معرفة أنها ستتخلى عن مقعدها بعد عام واحد للنرويج لعام 2014؛ وأن المملكة المتحدة ستتخلى عن مقعدها بعد سنتين للنرويج لسنة 2015، وبعد أن مضي مدة ثلاثة سنوات، هولندا ستتخلى عن مقعدها للنرويج لعام آخر ما تبقى من فترة ولايتها.

138. تعديلات على نظام اللوائح: وقد طلب إلى اللجنة القانونية والتقنية من قبل المجلس معالجة أولوية في الدورة المقبلة، والنظر في التعديلات التي أدخلت على أنظمة التنقيب والاستكشاف والفلزات المعدنية في المنطقة.

139. خطة عمل للاستغلال: وافق المجلس على خطة العمل و وضع أنظمة لاستغلال الفلزات المعدنية في المنطقة بحلول عام 2016 على الرغم من بعض المندوبين شكك فيما إذا كانت السلطة تمتلك المصادر البشرية والمالية الكافية لاستكمال اللوائح في ذلك الوقت.

140. إن السلطة قد وضعت حتى الآن وفقاً لولايتها، المستمدة أساساً من أحكام المادة 1 من مرفق الاتفاق العام 1994 المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، ثلاث مجموعات من الأنظمة التي تسيطر على التنقيب عن الفلزات المعدنية (اعتمدت في عام 2000) والكبريتيدات المتعددة المعادن (اعتمدت في عام 2010)، وأنظمة للتنقيب عن قشور الحديد والمنغنيز الغنية بالكوبالت، التي اعتمدت في هذه الدورة.

141. وفيما يتعلق بتوقيت وضع رمز الاستغلال، أشار الأمين العام إلى أن العقود الأولى لاستكشاف الفلزات ستنتهي في 2016 وكان من المتوقع أن المقاولين سيشرعون في الاستغلال. ومن المهم، بالتالي، وضع إطار تنظيمي لقيام الاستغلال قبل عام 2016.

142. عمل اللجنة القانونية والتقنية: قدم تقريراً موجزاً للجنة القانونية والتقنية عن أعماله خلال الدورة الثامنة عشرة (ISBA/18/C/20) إلى المجلس من قبل رئيسه راسيل هاوورث (فيجي). اجتمعت اللجنة من 09-19 تموز / يوليو 2012، وعقدت 17 جلسة.

143. خطة الإدارة البيئية: اعتمد المجلس قراراً بإنشاء خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون. هذه المسألة لم توضع على جدول أعمال المجلس في هذه الدورة، ولكن أدرجت بناء على طلب العديد من الوفود التي دعت إلى الاعتماد الفوري لخطة الإدارة البيئية.

144. قد وضعت الخطة من قبل اللجنة القانونية والتقنية على مدى فترة ثلاث سنوات وبنيت حول بيانات وافتراضات حلقات العمل التي عُقدت في عام 2007 و 2010. ودعا إلى إنشاء تسعة مجالات للاهتمام البيئي لحماية التنوع البيولوجي وهيكلة النظم الإيكولوجية، وإدارة المنطقة، من آثار التعدين في قاع البحار الخطة.

145. ذكر رئيس اللجنة أنه على الرغم من أنه كانت هناك بيانات هامة غائبة مثل تقرير التصنيف الوحد، إلا انه كان هناك ما يكفي من المعلومات ليتم الموافقة على الخطة. وأضاف أنه تم جمع بيانات إضافية، وأنه من الممكن أن تكون هناك تعديلات على الوثيقة.

146. تقرير الأمين العام: قدم الأمين العام تقريره إلى الجمعية العامة 25 تموز / يوليو 2013. و أضاف التقرير المكون من 36 صفحة (ISBA/18/A/2) سرداً لعمل السلطة على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، بما في ذلك وضع نظام تنظيمي للأنشطة في أعماق المحيطات كما قدم لمحة عامة عن البحوث العلمية المتعلقة بالبيئة البحرية، والاتجاهات الحالية للسوق العالمية للمعادن والشروط والأسعار، والاتجاهات فيما يتعلق بأنشطة التعدين في قاع البحار.

147. تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية بموجب الفقرة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المادة 166، يستعرض أنشطة الهيئة منذ الدورة الماضية، والخطوط العريضة لخطط ومشاريع إطار برنامج العمل الحالي (2012 - 2014). ويغطي التقرير أيضا المسائل الإدارية وميزانية الهيئة وكذلك الصناديق الخاصة التي تعدها مثل الصندوق الاستئماني للتبرعات، وصندوق الوقف للبحوث العلمية البحرية.

148. كان هناك 162 من أعضاء السلطة في 12 أيار / مايو 2012، (161 دولة والاتحاد الأوروبي). و لم تتضمن الدول الأطراف للاتفاقية أو لاتفاق عام 1994 منذ الدورات الأخيرة للسلطة. حافظت عشرون دولة بالإضافة للاتحاد الأوروبي على مهام دائمة للسلطة في كينغستون، جامايكا، في 30 نيسان / أبريل 2011.

149. تقرير التشريع الوطني: قُدم تقرير الأمانة العامة بشأن القوانين والأنظمة والإجراءات الإدارية التي تعتمدها الدول الراحية وغيرها من أعضاء السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة (ISBA/18/C/8، SBA/18 / C/8/Add.1) إلى المجلس في 19 تموز / يوليو. وقد أعد هذا التقرير استجابة لطلب من المجلس إلى الأمين العام بأن الهيئة تعدّ تشريعات نموذجية لمساعدة الدول الراحية في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بضمان الامتثال من جانب المقاولين مع أحكام الاتفاقية.

150. تنص المادة 153 الفقرة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 بشأن قانون البحار على أن التزام الدول الراحية، وفقاً للمادة 139 من الاتفاقية يستلزم "اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان" امتثال المقاول الراجي.

151. وذكرت الأمانة أن أعضاء السلطة التاليين قد أفادو الأمانة بمعلومات أو نصوص عن تشريعات كل منها: الصين، جزر كوك، وجمهورية التشيك، ألمانيا، المكسيك، والمملكة المتحدة. وقدمت أيضا المعلومات ذات الصلة عن طريق الأمانة العامة لمجتمع المحيط الهادئ وشعبة علوم الأرض التطبيقية و التكنولوجيا.

152. قد بدأ كل من ناورو وتونجا العمل التعاوني مع شعبة تكنولوجيا علوم الأرض التطبيقية وأمانة جماعة المحيط الهادئ من أجل مشروع المعادن في أعماق البحار بتمويل من الاتحاد الأوروبي وقدمت مع تعليمات الصياغة مشروع قانون لتنظيم أنشطة التعدين في أعماق البحار الواقعة تحت سيطرتها. تونجا تتوقع أن يتم صياغة مشروع القانون في حزيران / يونيو 2012. غيانا وزامبيا ليس لديها قوانين أو لوائح وطنية فيما يتعلق بالمنطقة.

153. اقترح في مناقشة المجلس أن يتم تطوير قاعدة البيانات التي تحتوي على نص التشريع الوطني لقاع البحار العميقة على موقع الهيئة وذلك لضمان استفادة جميع الأعضاء. قالت الأمانة أنها ستواصل الجهود الرامية إلى بناء قاعدة بيانات للمعلومات بأسرع ما به تسمح الموارد.

خامساً. الاجتماع الثاني والعشرون للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (من 4 إلى 11 حزيران / يونيو 2012، مقر الأمم المتحدة، نيويورك)

154. أنهيت أعمال الاجتماع الثاني والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (11 حزيران / يونيو 2012 نيويورك، 4) يوم 11 حزيران / يونيو مع اعتماد ميزانية المحكمة ل2013-2014¹³. وانتخب الاجتماع إيزابيل إف بيكو (موناكو) رئيساً، في حين أن ماتيو إستريمي (الأرجنتين)، تارونجاي ريتو (موريشيوس)، بالينا تي. بي. كوهونا (سري لانكا) وأليكسي شابوفال (أوكرانيا) نواب للرئيس¹⁴.

¹³ المعلومات المذكورة هنا من بيان صحفي للمحكمة الدولية لقانون البحار: المحكمة الدولية لقانون البحار/ الصحافة 177 بتاريخ 12 حزيران /

يونيو 2012.

¹⁴ تقرير الاجتماع الثاني والعشرين للدول الأطراف، الدول الأطراف في قانون البحار/251 بتاريخ 11 تموز/يوليو 2012.

155. وشمل جدول أعمال الاجتماع النظر في البنود التالية: الإبلاغ عن المحكمة الدولية لقانون البحار لاجتماع الدول الأطراف (2011)؛ المسائل المالية والميزانية، ومعلومات عن أنشطة السلطة الدولية لقاع البحار، والمسائل المتعلقة بلجنة حدود الجرف القاري؛ تقرير الأمين العام المقدم بموجب المادة 319 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

156. قدم رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار والقاضي شونجي ياناي في بداية الاجتماع، في 4 حزيران / يونيو التقرير السنوي للمحكمة لعام 2011. وأبرز الرئيس النمو الكبير في الأنشطة القضائية للمحكمة فيما يتعلق ليس فقط بعدد الحالات ولكن أيضاً بتعقيد وتنوع المسائل المعروضة عليها. وأكد أن المحكمة سعت إلى إنشاء وتلبية الجداول الزمنية الصارمة بغية إجراء إجراءاتها القضائية بطريقة فعالة من حيث التكلفة والوقت المناسب.

157. أشار الرئيس ياناي أنه في 14 آذار / مارس 2012 أصدرت المحكمة حكمها في أول قضية ترسيم للحدود البحرية المقدمة إليها: النزاع المتعلق بترسيم الحدود البحرية بين بنغلاديش وميانمار في خليج البنغال (بنغلاديش / ميانمار). وأشار إلى أن قرار القضية قد تم تسليمه بعد أكثر من عامين بقليل من تقديم الدعوى القضائية.

158. أشار الرئيس إلى أن أول رأي استشاري للمحكمة، تلقته غرفة منازعات قاع البحار في 1 شباط / فبراير عام 2011 في احترام مسؤوليات والتزامات الدول الراعية للأشخاص والكيانات مع مراعاة الأنشطة في المنطقة، قد تمت معالجته على وجه السرعة والانتهاه منه في أقل من تسعة أشهر بقليل من تاريخ استلام الطلب. وأشار إلى أن الرأي الاستشاري كان قد ورد أيضاً في إطار السلطة الدولية لقاع البحار.

159. أوضح الرئيس مشيراً إلى القضية ام في "لوزيا" (القضية رقم 18)، أن جميع المذكرات الخطية تم رفعها حسب الأصول من قبل الأطراف وأنه كان من المقرر أن تُعقد جلسة الاستماع في القضية في تشرين الأول / أكتوبر 2012، في حين أنه كان من المتوقع تسليم الحكم في الربع الثاني من عام 2013.

160. أبلغ الرئيس ياناي الاجتماع أنه بالنسبة لقضية "ام/في فرجينيا" (القضية رقم 19)، بالحدود الزمنية لتقديم المذكرات الخطية في القضية التي قد حددتها الأوامر المؤرخة 18 آب / أغسطس، 30 أيلول / سبتمبر و 23 كانون الأول / ديسمبر 2011 و أن الجولة الأولى من المذكرات الخطية قد أُبرمت في 30 أيار / مايو 2012.

161. أشار الرئيس إلى الجهود المستمرة التي تبذلها المحكمة لتعزيز إدراك الاتفاقية ونظام تسوية المنازعات التابعة لها، نقلاً عن برنامج التدريب الداخلي للمحكمة، والأكاديمية الصيفية للمؤسسة الدولية لقانون البحار وبناء القدرات والبرنامج التدريبي لقانون إجراءات تسوية المنازعات البحرية، التي نظمتها المحكمة بدعم من مؤسسة نيون. أبلغ الرئيس ياناي في ختام بيانه، اجتماع إنشاء الصندوق الاستئماني الجديد أيار / مايو 2012 عن دعم مالي من معهد الصين للدراسات الدولية. ويمكن الاطلاع على نص بيان الرئيس على الموقع الإلكتروني للمحكمة.

162. أكدت الوفود على أهمية عمل اللجنة للدول الساحلية والمجتمع الدولي ككل، مؤكداً دورها في المساهمة في ترسيم الحدود الخارجية للجرف القاري للدول الساحلية، وبالتالي، في ترسيم حدود المنطقة. ساعدت اللجنة فيما يخص تنفيذ هذا العمل، بإعطاء معنى عملي لمفهوم التراث المشترك للبشرية. وأشارت بعض الوفود إلى أن مصالح كلاً من الدول الساحلية ومصالح المجتمع الدولي ككل كانت مركزية في عمل اللجنة. وأعرب عن رأي مفاده أن عمل اللجنة كان ذات صلة، ويستكمل، عمل المحكمة والسلطة، والعكس بالعكس.

163. كانت مسألة أعباء العمل المتزايدة للجنة حدود الجرف القاري مصدر للقلق. أبلغ رئيس اللجنة في الجلسة الثانية والعشرون للدول الأطراف، أن الوفود رحبت بإيلاء الأولوية العالية، من قبل اللجنة لمعالجة عبء عملها، والتدابير المتخذة في هذا الصدد. وأشاروا إلى أن هذه القضية لا تزال تثير قلقاً بالغاً في ضوء التزايد المستمر لحجم العمل ولفت الانتباه إلى التحديات التي تواجهها بعض الدول، ولا سيما الدول النامية، في إعداد تقاريرها للجنة والإبقاء على الفرق الفنية والخبرات وحتى أثناء النظر في الطلب المقدم من اللجنة. وأشار أيضاً إلى أنه كثير من الدول الساحلية سوف تواجه تأخيراً في ممارسة حقوقها السيادية على الجرف القاري وفقاً للجدول الزمني المتوقع للنظر في الطلبات المقدمة. اعتبرت عدة وفود أن تنفيذ القرار المتعلق بعبء عمل اللجنة التي اعتمدها الاجتماع الحادي والعشرين للدول الأطراف (اس.بي.ال.او.اس/229) كان له الأولوية العالية. أشارت

العديد من الوفود إلى الحاجة لضمان أن يمكن لأعضاء اللجنة المشاركة في اجتماعات اللجنة ولجانها الفرعية، مع مراعاة التزام الدول بموجب الاتفاقية بتغطية نفقات الخبراء الذين رشحواهم للجنة خلال أداؤهم واجباتهم. ولفت الانتباه أيضاً إلى ضرورة توفير التأمين الطبي للأعضاء المنتخبين حديثاً. وفي إشارة إلى الفقرة 64 من قرار الجمعية العامة 66/231، لاحظت بعض الوفود بارتياح إضافة ثلاث وظائف جديدة لتعزيز قدرة الشعبة على خدمة اللجنة في إطار ترتيبات العمل الجديدة.

164. معالجة بعض الشواغل التي تم التعبير عنها، أبرز رئيس لجنة درجة عالية من التمحيص الدقيق الذي درست اللجنة به جميع الطلبات، التي احتوت في كثير من الأحيان على مجموعات معقدة جداً وواسعة النطاق من البيانات. وأكد مجدداً على أهمية معالجة عبء عمل اللجنة في ضوء الزيادة المستمرة في عدد التقارير الواردة، مشيراً إلى أن التقدير الأولي الذي بلغ نحو 33 تقديمًا محتملاً و شرع على أساسه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار بصياغة المادة 76 والمرفق الثاني من الاتفاقية (انظر اس.بي.ال.او.اس/64، الملاحظة 2)، لم يعد صالحاً بعمليته حسابية أكثر دقة قد يكون ما يصل إلى 120 تقديمًا، وهو عدد أكبر تقريباً بأربع مرات من التقديرات الأولية. وأكد للوفود أن اللجنة ستدرس بعناية طلب الاجتماع الحادي والعشرين للدول الأطراف في اللجنة ولجانها الفرعية كي تجتمع في نيويورك لمدة 26 أسبوعاً ولكن ليس أقل من الحد الأدنى وهو 21 أسبوعاً في السنة لفترة خمس سنوات.

165. احتفل اجتماع الدول الأطراف في الذكرى الـ 30 لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مع حلقة نقاش عقدت يوم 8 حزيران / يونيو 2012.

166. افتتح النقاش السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة وقال أن الاتفاقية لها أهمية تاريخية كـ "مساهمة هامة في صون السلم والعدل والتقدم لجميع شعوب العالم".

167. ذكرت المستشارة القانونية السيدة باتريشيا أوبراين وكيل الأمين العام للشؤون القانونية في الأمم المتحدة في كلمتها الافتتاحية أن الاتفاقية أمّنت "إطاراً مرناً للتكيف مع التحديات الجديدة - لصيانة وتطوير قانون البحار، وكذلك لتعزيز السلم والأمن الدوليين".

168. عالج الدكتور يوهي ساساكاوا رئيس مؤسسة نيبون اليابانية، في بيان أهمية القدرات البشرية في تنفيذ الاتفاقية.

169. شملت حلقة النقاش التي تلت ذلك مشاركة من قبل رئيس المحكمة، القاضي شونجي ياناي، الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، السيد نبي آ. أودونتون، ورئيس لجنة حدود الجرف القاري، السيد غالو كاريرا، في حلقات النقاش وترأس المناقشة سعادة السيد ريموند وولف، الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة.

170. ذكر رئيس المحكمة في تصريحات له، أن الاتفاقية هي "إعادة لتعريف الجرف القاري داخل و أبعد من 200 ميل بحري"، "إقامة نظام جديد للملاحة البحرية" و "إنشاء نظام مبتكر ومعقد وبنفس الوقت مرن لتسوية المنازعات لضمان التفسير السليم والتطبيق الفعال لأحكامها".

171. أدلت الوفود ببيانات بمناسبة الاحتفال بعد المائة المستديرة. اعتمد بمناسبة الاجتماع أيضاً إعلان بمناسبة الذكرى الـ 30 للاتفاقية.

سادساً. العملية التشاورية غير الرسمية في الاجتماع الثالث عشر مفتوح العضوية للأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار (29 أيار / مايو إلى 1 حزيران / يونيو 2012، مقر الأمم المتحدة، نيويورك)

172. عُقد الاجتماع الثالث عشر للعملية الاستشارية غير الرسمية المفتوحة للأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار في الفترة من 29 أيار / مايو - 1 حزيران / يونيو 2012، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. اشترك في رئاسة الاجتماع

السفير دون ماكاي (نيوزيلندا) والسفير ميلان جايا ميتاربهان (موريشيوس). ركزت الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً لما قرره مناقشاتها حول الطاقات المتجددة البحرية (التوعية من مخاطر الألغام)، التي كانت جزءاً واسعاً من نقاش التنمية المستدامة¹⁵.

173. عُقدت الدورة الثالثة عشرة للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية للأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار في ظل الإجراءات المترامنة للجولة الثالثة من المفاوضات "جهات غير رسمية مع جهات غير رسمية" على المشروع الفارغ للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. تبادل الوفود خلال الدورة وجهات النظر حول المغاربة المقيمين في الخارج، و حول التعاون والتنسيق المشترك بين الوكالات، وعملية اختيار الموضوعات والمحاضرين وذلك لتسهيل أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، والقضايا التي يمكن أن تستفيد من الاهتمام في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار؛ ونتائج الاجتماع. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت ثلاث حلقات نقاشية للبحث في المغاربة المقيمين في الخارج: الأنواع و الاستخدامات ودورها في التنمية المستدامة؛ المشاريع الجارية أو المخطط لها للمغاربة المقيمين في الخارج والعمل على الصعيد العالمي والإقليمي، والفرص والتحديات في تطوير المغاربة المقيمين في الخارج، بما في ذلك التعاون والتنسيق.

174. قدّم موضوع الاجتماع الثالث عشر للعملية الاستشارية للطاقات المتجددة البحرية للمغاربة المقيمين في الخارج مع ذلك فرصة جيدة للمشاركين للتعامل مع موضوع جديد كان حاسماً لكلا شؤون المحيطات والتنمية المستدامة. وأبرز المندوبين خلال الدورة لمدة أربعة أيام، الفرص والتحديات الرئيسية، من شواغل أمن الطاقة، مثل الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري، إلى ضرورة تحديد وتقييم ومعالجة الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتوليد الطاقة الجديدة التكنولوجيات. ونظراً لبروز قضايا إمدادات الطاقة والطلب، خصوصاً في المناطق النائية والمعزولة، مثل الدول النامية الجزرية الصغيرة، وافق العديد من المشاركين المغاربة المقيمين في الخارج أنها تستحق اهتماماً ونظام حكم سليم. 16 كان هذا هاماً خاصة في ضوء استعراض فعالية وفائدة العملية التشاورية خلال الدورة 67 للجمعية العامة التي عقدت في تشرين أول / أكتوبر 2012.

175. وفقاً لتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (أ.67/97) فإن المغاربة المقيمين في الخارج يتزايدون من العمليات الطبيعية في البيئة البحرية. ويمكن تصنيفها بشكل مفيد إلى أربعة أنواع: طاقة المحيطات؛ طاقة الرياح من التوربينات التي تقع في المناطق البعيدة عن الشاطئ، والطاقة الحرارية الأرضية المستمدة من مصادر الطاقة الحرارية الأرضية شبه البحرية، والطاقة الحيوية المستمدة من الكتلة الحيوية البحرية، ولا سيما الطحالب المحيطية.

176. حفّز هذا المزيج من المواضيع المشمولة موضوعين مركزيين. الأول، ركزت الوفود على الثغرات القانونية والحكم التي قدمها المغاربة المقيمين في الخارج. وأشارت العديد من العروض إلى الحاجة إلى الأطر التنظيمية وزيادة التنسيق والتعاون بين الدول، وإلى حجم الأسئلة من أعضاء المجلس التي تتطلب توضيحات أكبر بشأن هذا الضوء على أن هذه القضايا تتطلب مزيداً من التحقيق. قدّم عدد من المندوبين البيانات العامة مع الاعتراف بأن الإطار القانوني للتوعية لمخاطر الألغام يشكل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومع ذلك، الاتفاقية لا تشير على وجه التحديد إلى المغاربة المقيمين في الخارج، ولم تناقش بعمق السبل الممكنة لتنفيذ الانتباه إلى المغاربة المقيمين في الخارج في إطار اتفاقية قانون البحار بالنسبة للبعض هذا لم يكن مدعاة للقلق، لأنهم يريدون أن يتعلموا المزيد عن التقنيات قبل الانخراط في المناقشات القانونية؛ للأخريين، كان السؤال، متى وأين سوف تعالج المسائل القانونية باعتبار أنه من المحتمل أن لا يعاد النظر مرة أخرى في المغاربة المقيمين في الخارج في هذا المنتدى. لم يكن المندوبون أيضاً واضحين حول توزيع المسؤولية للتعامل مع المغاربة المقيمين في الخارج بين الهيئات الدولية القائمة و أثاروا عدداً من الأسئلة حول دور كل من وكالة الطاقة الدولية الراسخة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي أنشئت مؤخراً، وأشار بعض المندوبين للدور المنطقي الذي قد يلعبه السابقين في هذا الموضوع. وتعبّر هذه الشواغل عن أنه عند مناقشة القضايا الفنية، مثل المغاربة المقيمين في الخارج، والعمليات التشاورية توفر فرصة لتحديد ودراسة ثغرات وفرص الإدارة العالمية.

177. إن مجرد مناقشة المسائل التقنية و ثغرات الحكم المحتملة لا يلتف على التحدي المستمر الذي تواجهه العملية التشاورية في إيجاد التوازن المقبول بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة ذات الصلة بشؤون المحيطات. وكانت هذه المسألة الموضوع الرئيسي الثاني على مدار الأسبوع.

¹⁵ المعلومات المذكورة في هذا الجزء من "ملخص الاجتماع الثالث عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار: أيار / مايو 29 - 1 كانون الثاني/ يونيو 2012"، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد 25 رقم 88، وهو متاح على الإنترنت على العنوان التالي: <http://www.iisd.ca/oceans/icp13>.

178. أشار المشاركون إلى ما يثير قلقهم حول أن العروض على الرغم من كونها تحوي على المعلومات ومثيرة للاهتمام، إلا أن نطاقها لا يغطي جميع الآثار السلبية المحتملة لجميع أنواع المغاربة المقيمين في الخارج، مع وجود بعض المندوبين للحصول على مزيد من المعلومات بشأن الآثار المشار إليها في تقرير الأمين العام. وتشمل هذه: الحد من السرعة البحرية الحالية؛ انخفاض في ارتفاع الموج الناجم عن استخراج موجة أو طاقة المد والجزر؛ تغيير المواطن الأصلية في قاع البحر؛ القتل أو التغيرات في سلوك الأسماك والتدييات بسبب الضوضاء في الحقول الكهرومغناطيسية، والتدخل مع الحركة، التغذية، التناسل ومسارات الهجرة للحيوانات البحرية.

179. كان من الممكن معالجة هذه الثغرات بتغطيتها من قبل العروض والمناقشات العامة بشأن الأدوات المعروفة التي تساهم في تنفيذ الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي، مثل تقييم الأثر البيئي، كما هو مطلوب في الجزء الثاني عشر من اتفاقية قانون البحار لحماية والحفاظ على البيئة البحرية، وأيضاً التخطيط المكاني البحري والتقييمات البيئية الاستراتيجية، والمناطق المحمية البحرية. وكان المشاركون الآخرين أكثر رضا مع عدم وجود تركيز خاص على الشواغل البيئية، بالنظر إلى أن ولاية العملية التشاورية في معالجة المسائل المتعلقة بالمحيطات في سياق التنمية المستدامة. وبالمثل، كان هناك نقطة شاملة قد أثرت على مدار الأسبوع من جميع الجهات، وفقاً للجزء الرابع عشر من اتفاقية قانون البحار بشأن نقل التكنولوجيا البحرية، والحاجة لنقل المعرفة والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

180. بالنظر إلى التحديات الكثيرة التي تواجه المحيطات في العالم، فإن دور العملية التشاورية، التي أُنتهت في عام 1999 لتيسير الاستعراض السنوي للتطورات في مجال شؤون المحيطات من قبل الجمعية العامة، لم يكن أبداً أكثر أهمية. أعد الرئيس المشاركون قائمة طويلة من القضايا التي تم تحديدها من قبل المندوبين في الاجتماعات السابقة للعملية التشاورية التي يمكن أن تستفيد من اهتمام الجمعية العامة، مما يشير إلى أن العملية التشاورية لا تزال تؤدي وظيفة مفيدة في مساعدة مداولات المحيطات السنوية. بعض من هذه القضايا تشمل: المناطق البحرية المحمية، وتنفيذ الصكوك الدولية؛ استخدامات المحيطات، والعلم، والتكنولوجيا، والبيانات، بما في ذلك بناء القدرات؛ نهج النظام الإيكولوجي للمحيطات، والأمن الغذائي؛ حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية، والبيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري والموارد الوراثية، ومسؤوليات دولة العلم؛ التأهب للمخاطر والتخفيف من آثارها، والجوانب الاجتماعية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، وتغير المناخ والمحيطات. في حين أن بعض المناقشات المستفيضة المتوقعة عن مدى ملاءمة أي من هذه المواضيع للموضوع المستقبلي للعملية التشاورية لم يكن هو الحال. في حين أن بعض المناقشات المستفيضة المتوقعة حول مدى ملاءمة أي من هذه المواضيع للموضوع المستقبلي للعملية التشاورية، لم هذا هو الحال في الجلسة العامة، تكلم اثنين فقط من الوفود بشأن هذه المسألة، طرحوا المواضيع التالية لتتخذها الجمعية العامة: تقييم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ وأن تغير المناخ والمحيطات، ولا سيما ما يتعلق بالأمن والبقاء على قيد الحياة بالنسبة للدول المنخفضة والجزر. في حين كان تغير المناخ والمحيطات علناً القائمة الأصلية، فقد كان اقتراح مراجعة لريو +20 جدياً. لم يتم الإعراب عن المزيد من الآراء على الرغم من هذا في الجلسة العامة بشأن هذا الموضوع.

سابعاً. المحيطات وقانون البحار: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

181. أُعد التقرير السنوي الشامل للأمين العام للأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار وفقاً للفقرة 249 من قرار الجمعية العامة 66/231، بغية تسهيل المناقشات حول الموضوع الرئيسي في الاجتماع الثالث عشر للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية للأمم المتحدة العملية بشأن المحيطات وقانون البحار، وهو الطاقات المتجددة البحرية¹⁶. وتمت مناقشة المداولات بشأن تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار في العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار ("العملية التشاورية غير الرسمية") في اجتماعه الثالث عشر عن الطاقات البحرية المتجددة¹⁷.

¹⁶ المحيطات وقانون البحار: تقرير الأمين العام، وثيقة الأمم المتحدة A/67/79 المؤرخة بـ 4 نيسان / أبريل 2012. وهو يشكل الجزء الأول من تقرير الأمين العام للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وهو تقرير عن التطورات والقضايا المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار. كما يجري تقديمه إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عملاً بالمادة 319 من الاتفاقية.

¹⁷ وقد تم تسليط الضوء على هذه المناقشات في الجزء السادس من هذا التقرير.

182. الأساس لهذه المسألة هو أن الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري، مع ارتفاع التكاليف والمخاوف البيئية المرتبطة به جعل مصادر بديلة للطاقة مكون أساسي من مكونات التنمية في المستقبل. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن الطلب على الطاقة سيزيد بنسبة 40 بالمائة على مدى السنوات الـ 20 المقبلة، مع أبرز ارتفاع له في البلدان النامية¹⁸. قد نما اهتمام عالمي في مجال تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة نمواً سريعاً.

183. اعتُمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ¹⁹، ودعا للزيادة على سبيل الاستعجال، كي يتم الحصول على الحصة العالمية من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة. وبالتالي تشكل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من الطاقة عنصراً لا يتجزأ من الرؤية العالمية من أجل التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

184. مع ذلك، تواجه تكنولوجيات الطاقة المحيطية تحديات كبيرة في تنميتها. على الرغم من أنه من المتوقع أن تصبح تكلفتها أقل من الفحم في العقد المقبل، وأن تطوير وضعها الراهن يتطلب الحوافز الحكومية الكبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام طاقة المحيطات اليوم يواجه حالة غير مؤكدة من تنظيم إطار نظامها القانوني المحلي، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر الملاحية، وتوفير المزيد من الحوافز المالية لتسويق واسع النطاق لهذه التكنولوجيات (مثل زيادة البحث وتمويل التنمية وتغذية الرسوم) وإدارة الآثار البيئية الحميدة نسبياً لها²⁰.

185. ويقدم القسم الثاني من تقرير الأمين العام معلومات عن مختلف المصادر البحرية للطاقات المتجددة، في حين يشير الجزء الثالث إلى إطار السياسة العامة والجوانب القانونية للأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة البحرية. يحاول الفرعين الرابع والخامس على التوالي، تحديد التطورات على الصعيدين العالمي والإقليمي، فضلاً عن الفرص والتحديات ذات الصلة في سياق التنمية المستدامة. في ضوء حقيقة أن الطاقات المتجددة البحرية لا تزال حقل ناشئ ولكنه متزايد الجهد في العديد من البلدان، فلم يكن من الممكن أن تكون شاملة في عرض معلومات تنميتها ووضع نشرها، أو عن الأطر التنظيمية الوطنية والإقليمية الملحقة بها ذات الصلة.

186. بعض استنتاجات التقرير تقدم مستقبلاً مستداماً سوف ينطوي على مزيج من حلول الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. المحيطات تحتوي على كمية كبيرة من الطاقة مع مصادر مختلفة يمكن أن يكون من المفيد استغلالها. ويمكن لهذه الهدايا من الطبيعة أن تساعد في التخفيف من وطأة الفقر، وتشجيع تزايد الأخضر، ومكافحة تغير المناخ وتعزيز أمن الطاقة²¹. الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقات المتجددة البحرية، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز أمن الطاقة، وتخلق فرص عمل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. حتى الآن تشكل الطاقات المتجددة البحرية إمكانات غير مستغلة في مناطق كثيرة من العالم.

187. وهناك حاجة إلى آليات اقتصادية وتنظيمية وسياسية لدعم النشر الواسع لتكنولوجيات الطاقة المتجددة، وإطلاق العنان للابتكار والاستثمارات وتشجيع توسيع نطاق النماذج الناجحة. و إن مصادر الطاقة المتجددة البحرية بدائل حاسمة للتنمية المستدامة²².

188. يمكن للبلدان أن تنظر في زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقات المتجددة البحرية بانتظام وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والجغرافية والمناخية الخاصة²³. ومن أجل دعم تطوير ونشر الطاقة المتجددة البحرية، فإن المزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا، بالإضافة للبحث والتطوير ستلزم جنباً إلى جنب مع زيادة الجهود

¹⁸ انظر رسالة الأمين العام إلى قمة بلومبرغ الجديدة لتمويل الطاقة، لندن، 19 آذار/مارس 2010 (www.un.org/sg/statements/?nid=4447).

¹⁹ انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب / أغسطس - 4 أيلول / سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 التصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

²⁰ مساهمة من معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة.

²¹ خطاب خاص من قبل شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة عام 2012 بشأن التنمية المستدامة، في الدورة الثانية للجمعية أيرينا، أبو ظبي، 14 كانون الثاني / يناير 2012.

²² مركز أنباء الأمم المتحدة، "في منتدى أبوظبي، ويدعو لضمان مستقبل الطاقة النظيفة للجميع"، على

www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID.40947 =

²³ برنامج لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 (قرار الجمعية العامة S/19-2، المرفق)، الفقرة 46

الرامية إلى إجراء تقييمات للموارد المحتملة ورسم الخرائط، وجمع البيانات ورصدها ووضع النماذج الاقتصادية²⁴. يمكن بناء الدراية التكنولوجية وإقامة الأطر التنظيمية التي تشجع الاستثمارات، والتعاون والتنسيق، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، بإمكانه تسهيل توسيع نطاق الطاقة المتجددة البحرية لإمكاناتها التجارية الكاملة إن هذه التدابير ضرورية إذا أردنا بلوغ الهدف المتمثل بمضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي الشامل بحلول عام 2030 على النحو المتوخى في مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع" الأمين العام.

ثامناً للنظر للمحيطات وقانون قضايا البحار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستون (كانون الأول / ديسمبر 2012)

189. نظرت الجلسات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السابعة والستون، المعقودة في 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2012 في بند جدول الأعمال المتعلق بـ "المحيطات وقانون البحار"، واعتمدت ثلاثة قرارات وهي: الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لافتتاح توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار²⁵؛ المحيطات وقانون البحار²⁶؛ واستدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة في 10 كانون الأول / ديسمبر 1982، بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال و الصكوك ذات الصلة²⁷.

190. أعربت الجمعية العامة بالنظر لهذه القرارات الثلاثة، عن ارتياحها بالذكرى السنوية الثلاثين لفتح باب التوقيع على الاتفاقية في 10 كانون الأول / ديسمبر 1982 في مونتيفو باي، جامايكا، واعترفت بالمساهمة البارزة التي تقدمها الاتفاقية لتعزيز السلم والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين جميع الأمم بما يتفق مع مبادئ العدالة والمساواة في الحقوق وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوب العالم، وفقاً لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك للتنمية المستدامة للمحيطات والبحار، وأكدت على الطابع العالمي والموحد للاتفاقية، وإذ تؤكد من جديد أن الاتفاقية تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تجري فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار نو الأهمية الاستراتيجية كأساس للعمل والتعاون الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري، الذي يحتاج للحفاظ على سلامته، كما اعترف أيضاً بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الفصل 17 من جدول أعمال القرن 21²⁸.

191. اعتمدت الجمعية العامة القرار الجامع المؤلف من 45 صفحة بشأن المحيطات وقانون البحار، مؤكدة الحاجة الأساسية للتعاون من بين أمور أخرى، بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، لضمان أن جميع الدول، ولا سيما البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الدول الأفريقية الساحلية، قادرة على حد سواء على تنفيذ الاتفاقية والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، فضلاً عن المشاركة الكاملة في المحافل والعمليات العالمية والإقليمية المعنية بقضايا المحيطات وقانون البحار، فضلاً عن المشاركة الكاملة في جميع المحافل والعمليات التي تدرس القضايا القانونية ذات الصلة.

192. أشار القرار أيضاً إلى أن العلوم البحرية أمر مهم من أجل القضاء على الفقر، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، والمحافظة على البيئة والموارد البحرية في العالم، مما يساعد على الفهم و التنبؤ والاستجابة للأحداث الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، عن طريق تحسين المعرفة، من خلال جهود البحث المستمرة وتقييم نتائج الرصد، وتطبيق تلك المعرفة في إدارة وصنع القرار، وعبر عن قلق عميق إزاء الآثار الخطيرة الضارة على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي، بما

²⁴ "استدامة المحيط": رسالة موناكو" على www.earthsummit2012.org/preparatory-processnews/ocean-sustainability-monaco-message

²⁵ قرار لجنة الأمم المتحدة A/RES/67/5 في 29 كانون الثاني \ يناير 2013.

²⁶ قرار لجنة الأمم المتحدة A/RES/67/78 بتاريخ 18 نيسان \ أبريل 2013.

²⁷ قرار لجنة الأمم المتحدة A/RES/67/79 بتاريخ 30 نيسان \ أبريل 2013.

²⁸ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران / يونيو 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (مشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب، القرار 1، المرفق الثاني).

في ذلك الآثار السلبية الحالية والمتوقعة لتغير المناخ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري، والتركيز على الضرورة الملحة لمعالجة هذه المسألة.

193. لوحظ بقلق استمرار مشكلة الجريمة المنظمة خارج الحدود التي ترتكب في عرض البحر، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، والتهديدات التي يتعرض لها الأمن والسلامة البحرية، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في البحر والتهريب والأعمال الإرهابية ضد السفن والمنشآت البحرية والمصالح البحرية الأخرى، ومشيراً إلى أن الخسارة المؤسفة في الأرواح والتأثير السلبي على التجارة الدولية، وأمن الطاقة والاقتصاد العالمي الناجم عن هذه الأنشطة.

194. أشار القرار أيضاً لأهمية ترسيم الحدود الخارجية للجرف القاري خلف الـ 200 ميل بحري وأن ذلك يصب في مصلحة أوسع للمجتمع الدولي بأن الدول الساحلية ذات الجرف القاري الذي يزيد عن 200 ميل بحري تقدم معلومات عن الحدود الخارجية للجرف القاري الأكثر من 200 ميل بحري إلى لجنة حدود الجرف القاري، وترحب بالطلبات المقدمة إلى اللجنة من قبل عدد كبير من الدول الأطراف بشأن الحدود الخارجية للجرف القاري الذي يزيد عن 200 ميل بحري، وإن اللجنة استمرت في أداء دورها، بما في ذلك تقديم توصيات للدول الساحلية، وإتاحة هذه التوصيات للجُمهور²⁹ والدور الهام الذي تقوم به اللجنة للدول الساحلية والمجتمع الدولي.

195. دعت الجمعية حسب نصها واسع النطاق بشأن مصائد الأسماك المستدامة، جميع الدول التي لم تفعل ذلك لتطبيق النهج الوقائي ونهج النظام الإيكولوجي في حفظ وإدارة واستغلال المخزون السمكي وفقاً للقانون الدولي وعلى نطاق واسع، ودعت الدول إلى الالتزام بسرعة بالحد من قدرة أساطيل الصيد في العالم إلى مستويات تتناسب مع استدامة الأرصد السمكية، من خلال تحديد المستويات المستهدفة ووضع خطط أو غيرها من الآليات الملائمة لتقييم القدرات الجارية.

196. بينما شجبت الجمعية حقيقة أن الأرصد السمكية، بما في ذلك الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، في أجزاء كثيرة من العالم تتعرض للصيد المفرط أو تخضع لجهود صيد الأسماك المنظمة القليلة والثقيلة، نتيجة لجملة أمور، الصيد غير المشروع وغير المُبلغ عنه وغير المنظم، وعدم كفاية سيطرة و تنفيذ دولة العلم، بما في ذلك تدابير الرصد والمراقبة والإشراف، والتدابير التنظيمية غير الكافية، إعانات مصائد الأسماك الضارة والطاقة المفرطة، فضلاً عن عدم كفاية رقابة دولة الميناء، كما أبرزت في تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *دولة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية العالمية 2012*. وحثت الدول "لممارسة رقابة فعّالة على رعاياها من أجل ردعهم ومنعهم من الانخراط في" أنشطة غير مشروعة.

197. اعترفت الجمعية أيضاً بالحاجة إلى مزيد من التكامل في نهج النظام الإيكولوجي في حفظ وإدارة مصائد الأسماك، وبشكل أعم، بأهمية تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في إدارة الأنشطة البشرية في المحيطات، ومشيراً في هذا الصدد إلى إعلان ريكجافيك بشأن الصيد الرشيد في النظم الإيكولوجية البحرية³⁰، وعملت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المعنية بالمبادئ التوجيهية على تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصايد الأسماك وأهمية هذا النهج للأحكام ذات الصلة بالاتفاق والمدونة، وكذلك القرار السابع / 11³¹ وغيرها من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

198. اعترفت كذلك بالأهمية الاقتصادية والثقافية لسمك القرش في العديد من البلدان، الأهمية البيولوجية لسمك القرش في النظام الإيكولوجي البحري والأنواع المفترسة الرئيسية، وضعف بعض أنواع سمك القرش بسبب الاستغلال المفرط، والحقيقة أن بعضها مهددة بالانقراض، وعلى ضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز الحفظ والإدارة والاستخدام المستدام الطويل الأجل لتجمعات أسماك القرش ومصائد الأسماك، وأهمية خطة العمل الدولية لحماية أسماك القرش وإدارتها، التي اعتمدها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في عام 1999، في توفير التوجيه بشأن وضع هذه التدابير، ورحب في هذا الصدد بعرض من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل الدولية لحماية أسماك القرش وإدارتها، وعملها المستمر في هذا الصدد.

²⁹ متاح على الموقع www.un.org/depts/los/index.htm

³⁰ E/CN.17/2002/PC.2/3، المرفق.

³¹ انظر برنامج الأمم المتحدة البيئي، الوثيقة UNEP/CBD/COP/7/21، المرفقة.

199. لوحظ مع ذلك، يقلق أن البيانات الأساسية عن مخزونات أسماك القرش، والحصاد تستمر بالافتقار وأنه ليست كل منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية والترتيبات قد اتخذت تدابير الحفظ والإدارة لصيد سمك القرش الموجه وتنظيم المصيد العرضي لأسماك القرش من مصائد الأسماك الأخرى.

تاسعاً. تسوية المنازعات بموجب اتفاقية قانون البحار

200. عملت المحكمة الدولية لقانون البحار خلال العام الماضي (2012) على أربع قضايا معقدة تتعلق بمجموعة متنوعة من القضايا، تشمل تعيين الحدود البحرية، طلبات للإفراج عن السفن المحتجزة، بما في ذلك سفينة حربية، وادعاءات بأضرار ناشئة عن اعتقال السفن. قد يختلف أيضاً عمل المحكمة من حيث الإجراء، بدءاً من الحالات المبينة على أساس الوقائع الموضوعية لإجراءات عاجلة و لأول مرة يُعرض ادعاء مضاد على المحكمة من الحالات الأربع التي تتناولها 2012، تم التوصل من اثنين من قبل المحكمة في نفس العام وانتهت الثالثة في النصف الأول من عام 2013.

أ. "نزاع تعيين الحدود البحرية بين ميانمار وبنغلاديش في خليج البنغال" (بنغلاديش / ميانمار) (14 آذار / مارس 2012)

201. استقرت المحكمة الدولية لقانون البحار في حكم 14 آذار / مارس 2012 في النزاع المتعلق بترسيم الحدود البحرية بين بنغلاديش وميانمار في خليج البنغال مع الأخذ بالاعتبار البحر الإقليمي، والمنطقة الاقتصادية الخاصة والجرف القاري. وإنها الحالة الأولى في تاريخ المحكمة المتعلقة بترسيم الحدود البحرية، كما أن محكمة العدل الدولية عادة تكون المنتدى المختار لتسوية هذه المنازعات. ومع ذلك كانت قد علقت المخاوف من تجزئة القانون الدولي بسبب استخدام المحافل المتباينة لتسوية قضايا ترسيم الحدود البحرية بقرار محكمة قانون البحار.

202. أصدرت المحكمة الحكم حيث وجدت أن محكمة قانون البحار لم يكن من اختصاصها في الواقع رسم الحدود البحرية في البحر الإقليمي، والمنطقة الاقتصادية الخاصة والجرف القاري بين الأطراف؛ و أن اختصاصها يشمل تعيين حدود الجرف القاري الذي يزيد عن 200 ميل بحري و أنه لم يكن هناك اتفاق قائم وفقاً للمادة 15 من اتفاقية قانون البحار بين بنغلاديش وميانمار بشأن ترسيم الحدود البحرية. ثم شرعت المحكمة لتحديد الحدود البحرية بين البلدين.

203. تعيين محكمة قانون البحار الجرف القاري الذي يزيد عن 200 ميل يمثل أيضاً قرار تاريخي وغير مسبوق في مثل هذه القضايا التي لم تتم تسويتها في الهيئات القضائية الدولية الأخرى أو المحاكم السابقة والقرار يعين سابقة لجميع هذه الحالات في المستقبل. أنشأت المحكمة ولايتها القضائية على أساس الجزء الخامس عشر من اتفاقية قانون البحار لتحديد الجرف القاري الأكثر من 200 ميل بحري حتى في حالة عدم وجود توصيات للجنة حدود الجرف القاري. كما وصلت المحكمة إلى استنتاج مفاده أن مفهوم "الامتداد الطبيعي" و "الهامش القاري" كان لأغراض المادة 76 من اتفاقية قانون البحار، والشيء نفسه بالتالي عبارة عن تسوية بعض الخلافات حول هذه المفاهيم الجيولوجية / الجيومورفولوجية.

ب. ام/في "فرجينيا جي" حالة (بنما / غينيا بيساو) (6 تشرين الثاني / نوفمبر 2012)

204. النزاع في القضية الحالية يتعلق باعتقال والحجز على ناقلة نفط ترفع العلم البنمي، ام/في فرجينيا جي، من جمهورية غينيا بيساو في المنطقة الاقتصادية الخاصة لغينيا في بيساو في آب / أغسطس 2009.

205. كان الطلب الأصلي المرفوع أمام المحكمة الدولية لقانون البحار من بنما من أجل إطلاق سراح ام/في فرجينيا جي من غينيا بيساو على أساس أن غينيا بيساو قد أخلت بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 لقانون البحار التي تسببت بالخسائر للأشخاص المهتمين بالسفينة بسبب احتجازها واحتجاز السفينة. ادعت بنما أيضاً بوجود أضرار على هذه الأسس. تقدمت غينيا بيساو بادعاء على أساسين هما:

1. أن بنما قد انتهكت المادة 91 من اتفاقية قانون البحار في منح علم دولتها للسفينة دون أي يكون لها علاقة ببنما والتي تورطت فيما بعد في الإجراءات غير القانونية بالتزود بالوقود دون إذن في المنطقة الاقتصادية الخاصة في غينيا بيساو.

2. أنه يحق لغينيا بيساو المطالبة بتعويضات من بنما عن تصرفات /م.في. فرجينيا جي بحكم أنها كانت ترفع علم بنما.

206. قضت المحكمة في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 2012، أن الدعوى المضادة التي رفعتها غينيا بيساو كانت مقبولة بموجب المادة 98 الفقرة 1 من لائحة المحكمة وأذنت بتقديم بنما للإدعاءات الإضافية المتعلقة بالمرافعات في 21 كانون الأول / ديسمبر 2012.

ج. "قضية ليبرتاد أي. آر. أي" (الأرجنتين ضد غانا) (15 كانون الأول / ديسمبر 2012)

207. وصلت في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2012، سفينة بحرية تابعة للبحرية الأرجنتينية، ليبرتاد أي. آر. أي، إلى ميناء تيمبا بالقرب من أكرا، غانا، ولكن السلطات الغانية منعت رحيلها، المقرر في 4 تشرين الأول / أكتوبر 2012، بناء على قرار من المحكمة العليا في أكرا. وضعت الأرجنتين في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2012، إجراءات الحكم ضد غانا بشأن حجز السفينة الحربية كما قدمت الأرجنتين طلباً في 14 تشرين الثاني / نوفمبر 2012، لفرض تدابير مؤقتة بموجب الفقرة 5 من المادة 290 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى المحكمة ريثما يتم تشكيل محكمة الحكم.

208. خلصت المحكمة بعد استيفاء نفسها بأن مطالبات الادعاء والأحكام التي تم استدعاؤها تقع ضمن اختصاص هيئة التحكيم وفقاً للمادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتعامل مع الحصانات من السفن الحربية، إلى أنه "في ظل ظروف هذه القضية، وفقاً للمادة 290، الفقرة 5 من الاتفاقية، فإن إلحاح الوضع يتطلب وضع المحكمة لتدابير مؤقتة من شأنها أن تضمن الامتثال الكامل لقواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق، وبالتالي الحفاظ على حقوق كل طرف من الأطراف". اعتبارت المحكمة، في أمرها أنه "وفقاً للقانون الدولي العام، السفينة الحربية تتمتع بالحصانة" وأن أي قانون يمنع بالقوة السفينة الحربية من أداء مهمتها واجباتها هو مصدر للنزاعات التي قد تعرض العلاقات الودية فيما بين الدول للخطر وأمرت غانا "بالإفراج الفوري وغير المشروط لسفينة ليبرتاد أي. آر. أي الحربية".

209. أمرت المحكمة بالإفراج الفوري عن السفينة ليبرتاد أي. آر. أي، ووجهت الأطراف كي يقدموا تقاريرهم الأولية للشرع في عملية التحكيم.

د. "تسلم المحكمة الحكم في قضية ام/في لويزا" "القضية (سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد مملكة اسبانيا)" 28 أيار / مايو 2013

210. ادعت سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد اسبانيا في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2010، فيما يتعلق بـ ام/في لويزا، السفينة التي ترفع علم سانت فنسنت وجزر غرينادين، و احتجزت في 1 شباط / فبراير 2006 من قبل السلطات الإسبانية. تضمنت طلباً لإقامة دعوى أمام المحكمة لطلب التدابير التحفظية بموجب الفقرة 1 من المادة 290 من الاتفاقية، والذي طلبت فيه إلى المحكمة، في جملة أمور، أن تأمر المدعى عليه للإفراج عن ام/في لويزا وإعادة الممتلكات التي استولى عليها.

211. وجدت المحكمة في حكمها الصادر مؤخراً في 28 أيار / مايو 2013 أنه لا يوجد نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية بين الأطراف وفي ذلك الوقت أودع الطلب والاتفاقية، وبالتالي، لم يكن لديها اختصاص موضوعي للنظر في القضية.

المنازعات الإقليمية وترسيم الحدود البحرية (نيكاراغوا ضد كولومبيا) 19 تشرين الثاني / نوفمبر 2012

212. أصدرت محكمة العدل الدولية حكم في 19 تشرين الثاني / نوفمبر 2012 بشأن النزاع الإقليمي بين نيكاراغوا وكولومبيا الذي بدأ في عام 2001. نشأ النزاع بين كولومبيا ونيكاراغوا حول أنه أي أمة حافظت على سيادة جزر البركير كايز، بين شرق وجنوب شرق كايز، رونكادور، سيرانا، كويتيسوينو، سيرانيللا وياجوا نويفو في البحر الكاريبي. تناول حكم محكمة العدل الدولية أيضاً مطالبة نيكاراغوا بترسيم الجرف القاري الذي يمتد إلى أكثر من 200 ميل بحري. أخيراً حددت المحكمة الحدود البحرية من نيكاراغوا وكولومبيا.

213. قضت المحكمة فيما يتعلق بالسيادة على الجزر المتنازع عليها، لصالح كولومبيا على أساس *الفاعلية* (أعمال الدولة تكشف عن عرض من السلطة على إقليم معين). وجدت المحكمة أن الأدلة تؤيد تأكيد كولومبيا للاستمرار وكانت على الدوام وفقاً للسيادية فيما يتعلق بالجزر المتنازع عليها، وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك أي دليل يدعم ادعاء سيادة نيكاراغوا.

214. فيما يتعلق بادعاء نيكاراغوا لتعيين حدود الجرف القاري الذي يزيد عن 200 ميل بحري، كما لو لم تكن كولومبيا طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكان القانون المطبق في المحكمة القانون العرفي الدولي. ومع ذلك، رأت المحكمة أن المادة 76 الفقرة 1 من اتفاقية قانون البحار التي تُعرف "الجرف القاري" بأنها تشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي. ورأت المحكمة أيضاً أن، أن نيكاراغوا كانت طرفاً في اتفاقية قانون البحار، والمتطلبات تبين أن جرفها القاري تجاوز الـ 200 ميل بحري، وفقاً للمادة 76 الفقرة 6-4، التي تنطبق على نيكاراغوا، بحيث لم يتم الوفاء بهذه المتطلبات. وبالتالي المحكمة لم تدعم مطالب نيكاراغوا.

215. على الرغم من إجماع آراء القضاة بشأن الأسس الموضوعية للقرارات وتسليم عدد من القضاة آراء منفصلة مع بعض التحفظات. أعرب القاضي شوييه و *القضاة الخاصين مينساه وكوت أن خط الحدود الذي رسمته المحكمة ينطوي على خطر* إبطال الاتفاقات الثنائية القائمة وتغيير جذري للعلاقات البحرية في المنطقة التي تمس حقوق الدولة الثالثة في المنطقة. وأعرب القضاة منساه وكوت أيضاً عن تحفظات على فكرة من المادة 76 من اتفاقية قانون البحار تشكل القانون الدولي العرفي وأشار إلى أن هذا من شأنه أن يشكل سابقة مثيرة للقلق بالنسبة للدول الأخرى التي ليست أطرافاً في الاتفاقية.

عاشراً. تعليقات وملاحظات أمانة الكو

أ. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

216. تم الاحتفال في كانون الأول / ديسمبر 2012 في الذكرى الـ 30 لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بكل الذي يشار إليه غالباً على أنه "دستور للمحيطات"، وسط ضجة كبيرة. شهد العام في 2012 سلسلة من الأنشطة للاحتفال بهذا المعلم الهام في مقر الأمم المتحدة وحول العالم. وكان من بينهم، حلقة نقاش حول يوم المحيطات العالمي (8 حزيران / يونيو 2012)، تم الاحتفال و اعتماد الإعلان في الاجتماع الثاني والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية قانون البحار، وكذلك كان هناك يوم كامل من الجلسات العامة المخصصة للاتفاقية من قبل الجمعية العامة في نفس يوم الذكرى، 10 كانون الأول / ديسمبر 2012، فضلاً عن العديد من أنشطة التوعية الأخرى.

217. كان أحد أهم نتائج احتفالات الذكرى الـ 30 إطلاق "المحيطات المدمجة"³² بناء على مبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز الارتباط على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتسليم الولايات ذات الصلة بالمحيطات لها. هدف الاتفاق الجديد، "محيطات صحية من أجل الرخاء" إلى جمع كل أجزاء منظومة الأمم المتحدة لتحسين التنسيق وفعالية عمل الأمم المتحدة بشأن المحيطات. كما يهدف إلى تعبئة وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومات، وتعزيز مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والعلماء، والقطاع الخاص والصناعة لمواجهة التحديات في مجال حماية واستعادة صحة وإنتاجية المحيطات لخدمة أجيال الحاضر والمستقبل.

218. الاتفاقية تضع رؤية استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المحيطات، بما يتفق مع الوثيقة الختامية لـ ريو +20 "المستقبل الذي نريده"، بحيث وافقت الدول على مجموعة من التدابير التي يتعين اتخاذها لحماية المحيطات وتعزيز التنمية المستدامة. كما أنها تدعم تنفيذ الصكوك القائمة ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 بشأن قانون البحار. مع وجود الهدف "محيطات صحية من أجل الرخاء"، يحدد الميثاق ثلاثة أهداف: أولاً حماية الناس وتحسين صحة المحيطات، ثانياً حماية، والحفاظ على تعافي البيئة المحيطية والموارد الطبيعية، وثالثاً تعزيز المعرفة بالمحيطات وإدارة المحيطات.

219. إن وصول عدد الدول الأطراف، في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى 165 يوضح جهود المجتمع الدولي الرامية إلى الاستفادة من نظام قانوني قوي مقبول ومُنَفَّذ عالمياً ينطبق على المحيطات. النظام ضروري للحفاظ على السلم والأمن

³² أطلقت في المؤتمر الدولي بوسو، في بوسو، جمهورية كوريا في 12 آب / أغسطس 2012.

الدوليين، والاستخدام المستدام لموارد المحيطات، والملاحة وحماية البيئة البحرية أيضاً. وينبغي أن تُصان سلامة الاتفاقية لأنها حجر الزاوية في النظام البحري. كما اتفاقية قانون البحار تتحرك بسرعة نحو المشاركة العالمية، وهناك آمال بأن جميع الدول الأعضاء في ألكو سوف تنضم قريباً إلى الاتفاقية وأيضاً لاثنتين من الاتفاقات المنفذة.

220. قد قلصت العولمة العالم بالعديد من الطرق المختلفة، بما في ذلك المحيطات، وطالما أن الموارد المتاحة في المحيطات لا تزال شحيحة، فمن الهام أن يعمل المجتمع الدولي معاً لإدارة تلك الموارد. وفي هذا الصدد، فإن المناقشات تركز في بعض الأحيان فقط على الجوانب التقنية والعلمية أو البيئية للقضية، وكثيراً ما وهددت بتقويض شبكة معقدة من الحقوق والالتزامات المتشابهة المتوازنة بعناية حتى في الاتفاقية. ولذلك، هناك حاجة لاعتماد نهج متكامل للمسائل المعقدة المشار إليها أعلاه والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستخدام المحيطات والبحار. وعلاوة على ذلك، بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار هو المهم، لأن من شأنه أن يضمن أن جميع الدول وعلى وجه الخصوص البلدان النامية أن تستفيد من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

ب. السلامة والملاحة البحرية

221. التزايد في أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن يشكل خطراً كبيراً على التجارة الدولية والملاحة البحرية. إنها تمثل تهديداً لحياة البحارة وسلامة النقل البحري الدولي، مما يُسبب اضطرابات اقتصادية كبيرة بارتفاع تكاليف النقل، بما في ذلك تكاليف التأمين وقد كانت تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن قد توسعت إلى مناطق على طول الساحل الشرقي الأفريقي وإلى المحيط الهندي.

222. التوصل إلى تسوية شاملة دائمة للحالة في الصومال كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بانتشار القرصنة في تلك المنطقة، وهذه المسألة تتطلب المزيد من الاهتمام من قبل المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الجهود الطويلة الأجل من خلال الآلية التعاونية في مضيق ملقا وسنغافورة لا تزال واحدة من أفضل الممارسات والآليات المطبقة على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وكان مجلس الأمن والجمعية وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال قد أكد كل الحاجة إلى تحسين قدرة الدول على مكافحة هذه الآفة المستمرة.

223. تجب الإشارة إلى أن عدم وجود قوانين كافية وحده لا يمكن أن يفسر إجماع الدول للمساعدة في إيقاف الإفلات من العقاب لأن العديد من الدول لم تحاول استخدام القوانين الموجودة ولا اعتمدت تشريعات تجرم السلوك الذي يشمل القرصنة الحديثة. وعلى سبيل المثال، حتى بوجود قوانين كافية، عدم وجود قدرات إنفاذ القوانين المحلية في بعض الدول المهتمة قد يجعل من المستحيل تقريباً بالنسبة لها ملاحقة العديد من أعمال قرصنة بعض الدول الإقليمية أو الدول التي يتم فيها ارتكاب هجمات القرصنة من قبل المواطنين هي إما دول فاشلة أو تفنقر خلاف ذلك إلى القدرة المؤسسية لجلب القرصنة إلى العدالة، مما يجعل من غير الواقعي أن نتوقع أن هذه الدول يمكن وحدها عبء إدارة النيابات. وبالتالي هناك حاجة ماسة الاستجابة الدولية والتعاون.

224. تشير الصعوبات الكامنة في ملاحقة القرصنة إلى الحاجة لتطوير التشريعات النموذجية والاعتماد على المحاكم الدولية التي من شأنها أن تساعد النظم القانونية المحلية على إصلاح القانون الموضوعي وتقاضي بطريقة تتسجم مع القانون الدولي. وفي هذا السياق، يمكن أن تلعب ألكو في الواقع دوراً حيوياً جداً في تطوير أي تشريع بحيث يمكن استخدامها من قبل الدول الأعضاء فيها لملاحقة ومعالجة القرصنة المزعومين. وفي هذا الصدد، فإن ألكو أكثر من مستعدة للتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى كالمنظمة البحرية الدولية وكاتفاقية قانون البحار التي لديها الخبرة في جهود مكافحة القرصنة.

ج. بناء القدرات

225. محور النقاش في الاجتماع الثالث عشر للعملية الاستشارية غير الرسمية المتعلقة ببناء القدرات في مجالات شؤون المحيطات وقانون البحار، تضمن العلوم البحرية في الوقت المناسب. وكانت أنشطة بناء القدرات ذات أهمية خاصة للدول النامية ولتطوير القدرات التي تسهم لمشاركتها الفعالة في الأنشطة الاقتصادية. وكان بناء القدرات لازماً لهذه التنمية المستدامة للمحيطات والبحار وطنياً وإقليمياً وعالمياً. وينبغي إيلاء الأولوية لتعزيز المؤسسات والمعايير، وتزويد أقل البلدان نمواً بالأدوات البشرية والتقنية اللازمة لتحقيق الاستفادة الكاملة من الاتفاقية. قد ترغب ألكوفي هذا السيناريو بالشروع في برامج

جديدة في مجال بناء القدرات. استعداد و دعم الدول الأعضاء من حيث التمويل والتكنولوجيا والخبرة والدراية هو المفتاح الأمثل لهذه المبادرة.

د. التنمية المستدامة للمحيطات

226. هناك تحديات كبيرة كانت ولا تزال تهدد التنمية المستدامة للمحيطات ومواردها، كما للأنشطة البشرية تأثير سلبي على استمرارية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة ومصادر الأسماك الهامة التي تتعرض للتهديد بسبب الاستغلال المفرط والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وكذلك ممارسات الصيد المدمرة. ولا يزال الإفراط في الصيد، وممارسات الصيد المدمرة والصيد غير القانوني يشكل تهديداً خطيراً للاستخدام وحفظ وإدارة و استدامة التنوع البيولوجي في قاع البحار.

227. من الضروري إعطاء الأولوية لتدابير الامتثال و التنفيذ لمكافحة الصيد غير القانوني، بما في ذلك تدابير فعالة لدولة الميناء، كقائمة السفن، و وضع وتنفيذ حزم الرصد والمراقبة والإشراف المتكامل. الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء التي اعتمدها منظمة الأغذية والزراعة لمنع وردع والقضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، يوفر مجموعة أدوات فعالة للغاية لاستخدامها من قبل دول الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني. ومن المتوقع أن يسهم تطبيق التدابير المنصوص عليها في الاتفاق في مواءمة تدابير دولة الميناء، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي ومنع تدفق الأسماك غير القانوني في الأسواق الوطنية والدولية.

228. علاوة على ذلك، حُظر في خطوة تاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة الصيد في قاع البحار ما لم يتم إجراء تقييم للأثر البيئي ووضع اللوائح موضع التنفيذ من قبل جهة لمنع تدمير التنوع البيولوجي في أعماق البحار. وإن كان قد تحقق بعض التقدم في تحديد وحماية بعض النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، فإن التدابير المتخذة حتى الآن من جانب الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة الصيد لا تزال بعيدة عن الشمولية.

229. وعلاوة على ذلك، التلوث البحري يشكل واحداً من الاهتمامات الرئيسية والحادث الذي ينطوي على الحفر البحري من شركة بريتيش بتروليوم في خليج المكسيك في نيسان / أبريل 2009 قد بين أن البيئة البحرية عرضة للتلوث الناجم عن الحوادث المرتبطة بأنشطة في البحر. وأبرز أيضاً أنه ينبغي ألا يكون هناك مجال للتهاون أو التأخير في الجهود المبذولة لحماية البيئة البحرية.

230. إدارة وحكم من مناطق القاع البحري تمثل تحدياً هائلاً للمجتمع الدولي كما إن تطوير نظام فعال لحماية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية يمكن أن يقيد بعض حريات عرض البحار التقليدية. وبالتالي فإن تحديات حماية وحفظ وضمان الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية هائلة.

231. في ضوء ما سبق هناك حاجة إلى مزيد من تعزيز الجهود والبرامج لمعالجة التهديدات الناجمة عن زيادة درجة حرارة مياه البحر، وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات الناجم عن تغير المناخ. ومن المهم في هذا الصدد أن الأمر يتطلب بذل الجهود على الصعيد الدولي لتعزيز وتطوير مجال البحث العلمي البحري، وبخاصة فيما يخص السلطة الدولية لقاع البحار، ودراسة آثار أنشطة التعدين على البيئة البحرية في قاع البحر. و يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بسرعة أكبر لاتخاذ التدابير المناسبة لحماية البيئة البحرية، و وقف التلوث في البحر والحفاظ على جميع الأنواع البحرية. إن الاجتماع الرابع عشر المقبل للعملية التشاركية غير الرسمية يخدم في هذا الصدد بوصفه محفلاً هاماً للتداول فيما يخص التنمية المستدامة للمحيطات مع التركيز على الطاقات المتجددة البحرية.

هـ. عبء العمل في حدود الجرف القاري

232. عبء العمل المتزايد للجنة حدود الجرف القاري لا يزال يشكل مسألة تستحق النظر بها في المستقبل للإسراع في التقدّم في الوقت المناسب. و كان من المهم لتحسين حجم عملها نظراً للعدد الكبير من الطلبات المقدمة من الدول الساحلية،

233. هناك آمال بوفاء اللجنة بمسئولياتها وبالنظر في التقارير المقدّمة من الدول الساحلية يلبّي كلا التوقعات الدولية واختبارات العلوم والقانون والوقت. كانت هناك حاجة لاعتماد نهج متوازن يضمن سرعة وجودة نظرها في التقارير، وللإسراع ينبغي ألا يسمح تقديم تنازلات خطيرة علمية ومهنية في عمل اللجنة.

234. مع ذلك، ظلت الأسئلة المطروحة فيما يتعلق بكمية الموارد المطلوبة، و مصدرها وسبل تطبيقها على نحو فعال وذلك لتحقيق النتائج. في هذا الصدد، اقترحات جمهورية تنزانيا المتحدة في الاجتماع العشرين للدول الأطراف للتشاور مع البلدان المجاورة قبل تقديم المنازعات إلى اللجنة تمثل وسيلة جديدة بالأخذ بالاعتبار للحد من النزاعات وخفض التكاليف.

235. في ضوء حقيقة أن هناك حوالي 20³³ طلباً معلقاً من الدول الآسيوية والأفريقية ومعلومات أولية من نحو 30 دولة من الدول الآسيوية / الأفريقية بشأن التقارير القادمة للجنة حدود الجرف القاري، سيتم التفكير باجتماع محتمل للدول الأعضاء، بهدف تبادل خبراتهم من بعد الدورة السنوية .

و. الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود السلطة المحلية

236. الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية يشكل مجال آخر للقلق، حيث أن هناك حاجة لتحقيق التوازن بين حماية التنوع البيولوجي واستخدامه في مثل هذه المناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير اعتماد الأمم على المحيطات.

237. وتعتبر المناطق المحمية البحرية أداة هامة لإدارة النظم الإيكولوجية البحرية لتأمين الحماية من التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي البحري. تكشف الدراسة المتنامية بشأن المناطق البحرية المحمية عن الفوائد المحتملة التي يمكن أن تُقدم ليس فقط لمرونة النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ولكن أيضاً لإنتاجية مصايد الأسماك. ومع ذلك، مع أخذ المناطق البحرية المحمية الواقعة خارج حدود السلطة المحلية بعين الاعتبار، فإن المعلومات عن جوانب الحكم والتكاليف والفوائد لا تزال ضئيلة جداً وليس من الممكن استخدام أدوات إدارة قائمة على المنطقة باستمرار في جميع المحيطات. إن هذا أحد المجالات حيث تتوفر المزيد من المعلومات حول كل الجوانب العلمية والاقتصادية المفيدة والنافعة.

238. لم يُنشأ بعد إطار قانوني مقبول عالمياً ويجب على الدول توخي الحذر في إنشاء المناطق المحمية. فمن أجل تحقيق هذا الهدف، يتعين على الدول الأعضاء في ألكو أن تأخذ زمام المبادرة في صياغة مثل هذا الإطار القانوني من أجل الحماية فضلاً عن الحفاظ على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود السلطة المحلية.

³³ فيما يلي الدول الأعضاء في ألكو التي وضعت إما منفردة أو مجتمعة تقديمات للجنة حدود الجرف القاري وفقاً للمادة 76، الفقرة 8 من الاتفاقية وهي: إندونيسيا، وجنوب أفريقيا واليابان، وموريشيوس، اليمن، غانا، باكستان، وماليزيا، وكينيا، وموريشيوس، نيجيريا وسريلانكا والهند وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا. التقديمات المحافظة على حدود الجرف القاري {http://www.un.org/depts/los/clcs_new/commission_submissions.html/0} المقررة في 2013/06/12 في 12.39 مساءً

قانون البحار
(متداول)

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية (آكو) في دورتها الثانية والخمسين،

وبالنظر إلى وثيقة الأمانة رقم آكو/52/المركز الرئيسي (نيودلهي) / 2011/اس 2؛

لوحظ مع التقدير ملاحظات تمهيدية من نائب الأمين العام؛

بالاعتراف بالطابع العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والإطار القانوني الذي يحكم المسائل المتعلقة بإدارة المحيطات؛

لوحظت مع التقدير الاحتفالات في جميع أنحاء العالم لإحياء الذكرى^{الـ 30} لاتفاقية قانون البحار في عام 2012 والمبادرات الهامة التي اعتمدت بعد ذلك، بما في ذلك "المحيطات المدمجة" بناء على مؤتمر ريو +20، وقرارات الجمعية العامة رقم 66/288 المعنون بـ"المستقبل الذي نريده" و"67/78 المعنون" المحيطات وقانون البحار"؛

و لوحظ أيضاً مع التقدير الاجتماع و النتائج الناجحة لـ"اجتماع الخبراء القانونيين بمناسبة الذكرى^{الـ 30} من اتفاقية قانون البحار" بتنظيم مشترك من قبل أمانة آكو والشعبة القانونية والمعاهدات، و وزارة الشؤون الخارجية في حكومة الهند، الذي عقد في مقر آكو يوم 5 نيسان / مارس عام 2013؛

إذ تضع في اعتبارها الإسهام التاريخي الذي أحرزته آكو القانونية الآسيوية الأفريقية في عقد اتفاقية قانون البحار؛

وإذ تدرك أن آكو تتابع تنفيذ اتفاقية قانون البحار واتفاقات تنفيذها بانتظام؛

نأمل أنه بالنظر إلى أهمية قانون قضايا البحار، سوف تحافظ آكو على اعتباراتها بشأن بند جدول الأعمال والاستمرار في أداء دوره التاريخي في قانون قضايا البحار؛

وبأخذ العلم أن المداولات في العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة للأمم المتحدة التي أقامتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتيسير الاستعراض السنوي للتطورات في مجال شؤون المحيطات؛

وإذ ترحب بالدور النشط الذي تقوم به المحكمة الدولية لقانون البحار في التسوية السلمية للمنازعات فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالمحيطات؛

1. تؤكد من جديد أنه وفقاً لاتفاقية قانون البحار، فإن "المنطقة" ومواردها تشكل تراث مشترك للبشرية.

2. تطلب من الدول الأعضاء في آكو والتي ليست أطراف في اتفاقية قانون البحار والصكوك التنفيذية أن تنظر في الامكانية والتصديق عليها أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن، من أجل تعزيز الطابع العالمي لاتفاقية قانون البحار.

3. تحث على المشاركة الكاملة والفعالة للدول الأعضاء فيها في أعمال السلطة الدولية لقاع البحار، وغيرها من الهيئات ذات الصلة التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك في العملية التشاورية غير الرسمية للأمم المتحدة وأيضاً من خلال المساهمة الفعالة في عمل لجنة حدود الجرف القاري، وذلك لضمان وحماية مصالحها المشروعة.

4. تشجع الدول الأعضاء علي استخدام محكمة قانون البحار والمحاكم والمحافل الدولية الأخرى لحل النزاعات سلمياً في مجال البحار والمحيطات وفقاً لاتفاقية قانون البحار وغيرها من المبادئ المطبقة وقواعد القانون الدولي.

5. تطلب إلى الأمانة العامة لألكو المساعدة لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال قانون البحار من خلال وسائل متنوعة مثل برامج التدريب المشترك مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية، وتدعو الدول الأعضاء فيها لتقديم كل الدعم والمساعدة الممكنة.

6. تقرر إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية الثالثة والخمسين.